بنك التنمية والائتمان الزراعى
وامكانيات تفعيله لتنمية القطاع الزراعى

ملخص البحث

استهدف البحث تقييم اداء بنك التنمية والائتمان الزراعى لاستعادة دوره فى تحقيق السياسة الائتمانية المستهدفة التى خططت لها الدولة ويقوم على تنفيذها البنك لتنمية القطاع الزراعى .وكان من اهم النتائج التى تم التوصل اليها ،انخفاض فى حجم القروض التى تساهم فى تحقيق الاهداف التنموية للقطاع الزراعى .وان ثبات اسعار الفائدة قد يقف عائق امام توجيه المزارعين للقيام بالانشطة والمشروعات الزراعية التى تساهم فى تنمية القطاع الزراعى .يضاف الى ماسبق هناك ضرورة لايجاد حل جذرى لمشكلة التعثر المالى للمزراعين لما لها من تأثير سلبى على قدرة البنك على تنفيذ السياسة الائتمانية .وفى ضوء هذه النتائج ،تمثلت اهم التوصيات فى ضرورة تفعيل فكرة الجمعيات التعاونية الزراعية الذاتية لما لها من دور فى تعبئة المدخرات الصغيرة للمزراعين وتوفير التمويل اللازم لتنمية وتطوير الطاقات الانتاجية الزراعية ،بالاضافة الى ضرورة ايجاد آلية لاستخدام سعر الفائدة كأداة للتمييز بين الانشطة الزراعية المختلفة فى ضوء السياسة الائتمانية المستهدفة .

ABSTRAT

Development and agricultural credit bank and the potential of activating its role in the development of agricultural sector

The research aimed to evaluate the performance of the bank for development and agricultural credit to restore its role in achieving the targeted credit policy planned by state and based on the implementation of the bank for the development of the agricultural sector. The most important results were the reduction in the volume of s development goal. ʻloans that contribute to the achievement of the agricultural sector And that the persistence of interest rates may be an obstacle to directing farmers to carry out agricultural activities and projects that contribute to the development of the agricultural sector. In addition to the foregoing, there is a need to find a radical solution to the problem of financial distress of farmers due to its negative impact on the ability of the bank to implement the credit policy. In the light of these findings the most important recommendations were the necessity of activating the idea of self-agricultural cooperative which have a role in mobilizing savings and providing the necessary funding for the development and improvement of agricultural productive capacities. Moreover, the necessity to find a mechanism using the interest rate as a tool to distinguish between various agricultural activities in light of targeted credit policy .

تمهيد:

تتضح اهمية الزراعة فى مقولة هيرودوت قديما ان "مصر هبة النيل " مؤكداً بذلك على اهمية دور الزراعة فى مصر. فقد ارتبط المصريون بنهر النيل منذ اقدم العصور ،كما ارتبطت مصر وحضاراتها بالزراعة .وابتكر المصرى القديم الالات الزراعية وآلات الرى واهتم بتصوير العمليات الزراعية (حرث /رى /تخزين) على جدران المعابد .وكان اول من وضع اساس التقويم الزراعى وكان صاحب اقدم مدرسة للرى فى التاريخ

وفى العصر الاسلامى ،حققت مصر تقدما متواصلا فى مجال الزراعة .فتم استصلاح الاراضى واستمر الاهتمام بزراعة الحبوب وأُدخلت زراعة الارز والذرة الشامية وانتشرت زراعة البقول وزراعة القطن .

اما فى العصر الحديث ، وما حدث من تطوير فى الزراعة المصرية ، فكان الفضل فيه يرجع الى محمد على باشا خديوى مصر. حيث بنى القناطر والخزانات وانشاء نظام الرى الحديث وادخل العديد من المحاصيل الزراعية وكان له دور فى تحسين زراعة القطن حتى بدأت مصر فى تصديره عام ١٨٢٧.

ومع قيام ثورة ١٩٥٢ حيث كانت الزراعة تشكل نحو٧٠% من الناتج المحلى الاجمالى ، تواصل الاهتمام بقطاع الزراعة والعمل على تطويره . حيث عرفت مصر تنفيذ مشروعات الرى العملاقة فتم بناء السد العالى (١٩٦٠) والذى ساهم فى تحقيق الامن المائى لمصر مما سمح بتنفيذ مشروعات التنمية الافقية وزيادة الرقعة الزراعية بصورة متواصلة(**موقع الهيئة العامة للاستعلامات ٢٠١٧**).

وتشير الاحصاءات المتعلقة بالاهمية النسبية للقطاع الزراعى خلال تلك الفترة وحتى بداية السبعينيات الى ان القطاع الزراعى كان يستوعب ٦٠% من اجمالى الايدى العاملة ،وكان يوفر قدر كبير من النقد الاجنبى اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية من خلال صادراته التى كانت تمثل ٨٠% من اجمالى الصادرات.ثم ما لبث ان تبدل الوضع مع منتصف السبعينيات ومع بدء اهتمام الدولة بتنمية الصناعات غير الزراعية (قطاع البترول والسياحة) .حيث انخفضت مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى لتصبح ٣٠% واصبح طارد للايدى العاملة . حيث انخفضت قدرة استيعابه للايدى العاملة لتصل الى ٤٧% من اجمالى الايدى

العاملة .وبطبيعة الحال انعكس هذا التدهور على قيمة الصارات الزراعية التى اصبحت تمثل ٦٤% من قيمة الصادرات السلعية(**خليف** ،٢٠١٥، ص٢).

مشكلة البحث

نظرا لاهمية دور القطاع الزراعى فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، تقوم الدولة بادراج هدف تنمية القطاع الزراعى ضمن الاهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية .حيث تقوم الدولة باستخدام كافة ما اتيح لها من ادوات السياسة الاقتصادية لتنمية القطاع الزراعى . واذا علمنا ان السياسة الاقتصادية التى تطبقها الدولة هى " برنامج العمل الذى تخططه وتنفذه عن عمد مستخدمة فيه كافة ادوات السياسة المالية المتاحة والممكنة من ضرائب وانفاق وقروض لاحداث اثار اقتصادية مرغوبة وتجنب اثار اقتصادية غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الزراعى تحقيقا لاهداف المجتمع. فان القروض الزراعية او السياسة الائتمانية تعد من ضمن ادوات السياسة المالية التى تستخدمها الدولة فى القطاع الزراعى لما لها من دور فعال فى تحقيق التنمية الزراعية .مع ملاحظة ان نجاح التنمية الزراعية وتحقيق اهدافها يتوقف ليس فقط على حجم المتاح من عوامل الانتاج المختلفة ،ومنها رأس المال ، ولكن يتوقف ايضا على الكفاءة فى استخدامه..

ولقد تعاظمت اهمية السياسة الائتمانية مع انتهاج الدولة لسياسة الاصلاح الاقتصادى .والتخلى عن دورها فى دعم النشاط الزراعى(الغاء الدعم على مستلزمات الانتاج وسعر الفائدة) وما ترتب على ذلك من ارتفاع فى تكاليف الانتاج الزراعى ((بسبب ارتفاع اسعار عوامل الانتاج) بالنسبة لمعظم المزارعين .خاصة مع ضآلة دخولهم وضعف قدرتهم على التمويل الذاتى للمشروعات الزراعية.

واذا علمنا ان نقص التمويل يعد من اهم اسباب عدم تحقيق التنمية الزراعية بشقيها الرأسية والافقية. فقد قامت الدولة منذ عام ١٨٢٧ بانشاء بنك متخصص فى التمويل الزراعى ،تغيرت مسمياته منذ ذلك التاريخ الى ان اطلق عليه اسم " بنك التنمية والائتمان الزراعى" .واصبح هذا البنك هو البنك الوحيد فى الجهاز المصرفى القادر على الوصول الى الفقراء فى الريف المصرى . ويقدم ٧٠% من اجمالى القروض التى تقدمها المؤسسات الرسمية للقطاع الزراعى . وتمثل فروعه ٣٥% من اجمالى عدد فروع البنوك فى مصر .ويقع ٤٤% من اجمالى عدد هذه

الفروع فى صعيد مصر .وتقع ٤٥% من فروعه فى سته محافظات بها اعلى معدلات الفقر ويتواجد ٤٧% من عملائه فى المناطق الاكثر فقرا فى مصر .ويقدم البنك الى جانب الخدمات المصرفية، العديد من الخدمات غير المصرفية(**البنك الدولى ،٢٠١٤،ص ٦**).

وعلى الرغم من الانتشار الواسع لفروع البنك ، وما يقدمه من خدمات مالية وغير ماليه لعملائه من المزارعين .مازال القطاع الزراعى يعانى العديد من المشاكل منها ما هو مرتبط بارتفاع اسعار الغذاء عالميا ، علاوة على تباطؤ تنفيذ مشروعات التوسع الافقى . مع التزايد المستمر فى عدد السكان وارتفاع معدل التفتيت الحيازى .كما تعد ندرة مياه الرى من التحديات الرئيسية التى تواجه القطاع الزراعى. فهناك توقع بانخفاض نصيب الفدان من ٥ الاف متر مكعب سنويا الى ٤ الاف متر مكعب سنويا فى ظل ارتفاع نسبة الفاقد من مياه الرى من ناحية والمشاكل المترتبة على بناء سد النهضة من ناحية اخرى(خاصة وان ٧٧% من مياه الرى مصدرها الاساسي نهر النيل) .حتى مياه الصرف الزراعى ، والتى يمكن اعادة تدويرها واستخدامها مرة اخرى فى الزراعة تعانى من التلوث بسبب اعتماد غالبية الاراضى على شبكة صرف سطحى غير مغطاة. كما يعانى القطاع من انخفاض انتاجية العامل الزراعى والتى بلغت ٢١.٥ طن من الانتاج النباتى عام ٢٠١٠ بعد ان كانت ٢٥.٦ طن من الانتاج النباتى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ [١] . يضاف الى كل ما سبق ، العيوب الموجودة فى قانون التعاونيات الحالى والتى ادت الى قصور دور التعاونيات الزراعية عن اداء دورها فيما يتعلق بتوفير مستلزمات الانتاج الزراعى وتقديم خدمة الارشادالزراعى وتسويق المنتجات الزراعية.

<u>هدف البحث</u>

يلعب القطاع الزراعى دورا هاما فى التنمية الاقتصادية باعتباره الركيزة الاساسية لتوفير القدر الاكبر من الاحتياجات الغذائية الضرورية للاعدادالمتزايدة من السكان ، بالاضافة الى امداد القطاعات الاخرى باحتياجاتها من المواد الخام والايدى العاملة، فضلا عن قدرته على توليد النقد الاجنبى (من خلال الصادرات الزراعية) اللازم لتمويل عملية التنمية الاقتصادية .لذلك ومن منطلق اهمية القطاع الزراعى ،ومن منطلق دور الدولة فى النشاط الاقتصادى من خلال استخدامها لادوات السياسات الاقتصادية ومنها السياسة الائتمانية ، فقد رأت الدولة ان

تعهد الى بنك التنمية والائتمان الزراعى مهمة تنفيذ السياسة الائتمانية المستهدفة للقطاع الزراعى .

لذلك تمثل هدف البحث الرئيسى فى تقييم اداء البنك من خلال استعراض نشاط البنك والمهام التى أُسندت اليه ومقارنتها بالنسب المستهدف تحقيقها لتوفير التمويل الزراعى وكفاءة استخدامه لتحقيق التنمية الزراعية .ومن ثم تحديد الاسباب والوقوف على العقبات التى تكون قد حالت دون تحقيق البنك للنتائج المستهدفة ومناقشة بعض المقترحات العملية التى قد تساعد البنك فى تحقيق اهداف السياسة الائتمانية .

ولتحقيق الهدف الرئيسى للبحث ، كان من الضرورى التطرق الى :

١- **دراسة مدى اهمية القطاع الزراعى فى الاقتصاد المصرى .**

٢- **دراسة التطور التاريخى لفكرة انشاء بنك متخصص فى التمويل الزراعى منذ عام ١٨٨٠ .**

٣- **دراسة تطور اجمالى القروض الزراعية بكافة انواعها لتقييم اداء بنك التنمية والائتمان الزراعى للتعرف على انجازاته وقدرته على المساهمة فى تحقيق التنمية الزراعية فى ضوء السياسة الائتمانية المستهدفة .**

٤- **دراسة اسعار الفائدة المقررة على كافة انوع القروض ،للتعرف على مدى جدوى تأثيرها على استخدامات القروض .**

<u>حدود البحث :</u>

تتمثل حدود هذ البحث فى تقييم اداء بنك التنمية والائتمان الزراعى فيما يتعلق بتوفير التمويل الزراعى خلال فترة عشر سنوات تبدء من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٥. على ان تقسم الى فترتين مدة كل منها خمس سنوات بغرض توضيح نتائج التحليل .وجاء اختيار هذه الفترة للتعرف على الاسباب التى دفعت الحكومة الى اقتراح قانون جديد للبنك من شأنه اعادة هيكلة البنك فنيا وماليا واداريا .

<u>خطة البحث :</u>

انطلاقا من هدف البحث وحدوده **سوف تشتمل الدراسة على المباحث التالية:**

المبحث الاول : اهمية القطاع الزراعى فى الاقتصاد المصرى

المبحث الثانى : التطور التاريخى للهيكل التنظيمى لبنك التنمية والائتمان الزراعى .

المبحث الثالث: تقييم دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى تنفيذ السياسة الائتمانية المستهدفة لتنمية القطاع الزراعى

المبحث الرابع :النتائج والتوصيات

المبحث الاول

اهمية القطاع الزراعى فى الاقتصاد المصرى

يعد قطاع الزراعة من اهم الركائز الاساسية واحد القطاعات الانتاجية الهامة فى الاقتصاد القومى . وتأتى هذه الاهمية من دوره فى انتاج الغذاء من اجل اشباع الطلب عليه للاعداد المتزايدة من السكان. وان القطاع مصدر للعملات الاجنبية اللازمة لتغطية متطلبات التنمية الاقتصادية .بالاضافة الى دوره فى تنمية القطاعات الاخرى والتى ترتبط معه بروابط امامية اوخلفية وتتفاعل معه مثل قطاع الصناعة والتجارة والخدمات .كما تشمل اهمية هذا القطاع حجم مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى والمساهمة فى حل مشكلة البطالة .

وباستقراء بعض المؤشرات الخاصة بتوصيف وضع القطاع الزراعى فى الاقتصاد القومى والواردة فى الجدول رقم (١) يتضح ما يلى :

جدول رقم (١) مؤشرات الاهمية الاقتصادية للقطاع الزراعى

فى الاقتصاد المصرى(عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ و عام ٢٠١٤/٢٠١٥)

البيان	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠١٤/٢٠١٥
المساحة المنزرعة(الف فدان)	٨٣٨٥	٩٠٩٦
مساهمة الناتج الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى %	%١٤	%١١.٢
معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية %	%٢٤.٤	%٣٣.٤
نسبة العاملين فى القطاع	%٢٧.٣	%٢٨.٤

الزراعى /حجم العمالة الكلية%		
نسبة الاستثمارات المنفذة فى القطاع الزراعى /اجمالى الاستثمارات %	٦.٩%	٣.٩%

المصدر: ١- موقع وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى (٢٠١٧)

٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،(٢٠٠٥-٢٠١٥)

١)**مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى :**

زادت مساحة الاراضى المنزرعة منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٥ بنسبة ٨% . حيث بلغت ما يقرب من ٩ مليون فدان عام ٢٠١٥ بعد ان كانت ٨.٣ مليون فدان عام ٢٠٠٥ . واذا علمنا ان كافة خطط وبرامج التنمية التى تضعها الدولة يكون الهدف منها زيادة حجم الانتاج من خلال العديد من المشروعات التى تهدف الى التوسع الافقى لزيادة مساحة الاراضى الجديدة.والمشروعات التى تهدف ايضا الى التوسع الرأسي لزيادة الانتاجية الزراعية.

فان الاحصاءات تشير الى انخفاض نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعى من حجم الاستثمارات الكلية المنفذة . حيث بلغت عام ٢٠١٤/٢٠١٥حوالى٣.٩ % بعد ان كانت٦.٩% عام٢٠٠٥/٢٠٠٦. وقد يعد ذلك من الاسباب الى ادت الى تناقص المساهمة النسبية للانتاج الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى .حيث بلغت١١.٢% عام ٢٠١٤/٢٠١٥ بعد ان كانت ١٤% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .وبالتالى هناك حاجة للبحث حول اسباب انخفاض نصيب القطاع الزراعى من الناتج المحلى الاجمالى ومن الاستثمارات ووضع سياسة تعمل على تشجيع الاستثمار وزيادة الناتج المحلى الاجمالى فى القطاع الزراعى .

٢) المساهمة فى حل مشكلة البطالة

على الرغم من تناقص دور الزراعة النسبى فى توفير فرص العمل منذ عام ١٩٩٢ عندما كان العاملين فى القطاع الزراعى يمثلوا ٣٢% من اجمالى عدد العاملين فى الاقتصاد القومى(دياب ،٢٠١٢، ص٥٠).حيث اصبح يمثل ٢٨% من اجمالى العاملين فى الاقتصاد القومى كمتوسط لفترة الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٥).الا انها ما زالت المصدر الاول فى توفير فرص

العمل لافراد المجتمع[٢] .ومن الخطأ الاعتقاد بان سبب ارتفاع نسبة العاملين فى القطاع الزراعى من اجمالى حجم العاملين فى الاقتصاد ككل راجع لارتفاع مستوى الاجور . حيث تشير الدراسات الى ان متوسط الاجر الاسبوعى للعامل الزراعى بلغ ٣٦٢ جنيه .وهو اجر منخفض عند مقارنته بمتوسط الاجور التى يحصل عليها العاملين فى قطاعات اخرى .مثل قطاع التعدين واستغلال المحاجر ، حيث يبلغ اجر العامل ٦٠٩ جنيه اسبوعيا اما قطاع الكهرباء والغاز فيبلغ متوسط اجر العامل اسبوعيا ٨٦٣.٥ جنيه .ويرى البعض ان نمو فرص العمل فى القطاع الزراعى بمعدل اقل من القطاعات الاخرى انما يرجع الى انخفاض الاجور من ناحية والى التغيرات التى حدثت فى تكنولوجيا الانتاج الزراعى من ناحية اخرى(**الجهاز المركزى للعبئة العامة والاحصاء،٢٠١٤،ص ١١٠**).

٣) توفير الطلب على الغذاء من المنتجات الزراعية:

تأتى الاهمية الاقتصادية للقطاع الزراعى من دوره فى توفير الغذاء وغيره من السلع الزراعية الاخرى .ويعد القصور فى تأمين الغذاء من ابرز الازمات الاقتصاديةالتى يمكن ان تعانى منها الدولة خاصة وان مسألة توفير الغذاء تعد بمثابة قضية امن قومى . وباستقراء وضع القطاع الزراعى فيما يتعلق بقدرته على توفير الطلب على الغذاء من المنتجات الزراعية ،يتضح لنا عدم قدرته على توفير كامل احتياجات افراد المجتمع من كثير من السلع الغذائية. الامر الذى يجعل هناك فجوة بين الطلب على المنتجات الغذائية ومستلزمات انتاجها من ناحية ،وبين ما يتم انتاجه فعليا من ناحية اخرى . ومن ثم تظهر الحاجة الى الاستيراد لسد هذه الفجوة . وكانت مصر تتمتع بميزة الاكتفاء الذاتى من الحبوب ،بل وكانت مُصدر لها ايضا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، الا ان الوضع تغير بعد ذلك حيث تحولت الى مستورد للحبوب وبدأت نسبة الاكتفاء الذاتى فى التراجع من عام الى اخر .وباستقراء البيانات الواردة فى الجدول رقم (٢) يتضح لنا وجود اكتفاء ذاتى لبعض السلع دون الاخرى . فما زال هناك فجوة بين حجم الانتاج والطلب على السلع مثل القمح والفول والعدس والذرة غيرها . الامر الذى يقود الى زيادة حجم الواردات من تلك السلع والضغط على موارد العملة الاجنبية .

جدول رقم (٢)

نسبة الاكتفاء الذاتى لبعض السلع الغذائية(عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٤)

السلع	نسبة الاكتفاء الذاتى	
	٢٠١١	٢٠١٤
القمح	%٤٨.٨	%٥٢
الذرة	%٥١	%٦٥
الارز	%٩٨	%١٠٠
الفول	%٣٧	%٣٣.٨
العدس	%٢.٢	%١.٣
اللحوم الحمراء	%٨٢	%٧١
الاسماك	%٨٩	%٨٧
الدواجن	%٩٧	%٩٤

المصدر:(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٦ ،ص٤٩)

٤) دور القطاع الزراعى فى توفير المواد الخام للقطاع الصناعى :

تساهم الزراعة فى تنمية القطاع الصناعى من خلال امداده بالمواد الخام التى تقوم عليها العديد من الصناعات مثل صناعة المنسوجات والادوية والعديد من الصناعات الغذائية وغيرها . كما تتكامل الزراعة مع العديد من الصناعات الاخرى مثل صناعة الاسمدة والمبيدات والاجهزة والمعدات الزراعية التى تعد بمثابة مدخلات اساسية تقوم عليها الزراعة الحديثة .يضاف الى كل ما سبق ، مساهمة القطاع الزراعى فى توفير فرص عمل فى العديد من تلك الصناعات . وايضا ازدهار الصناعات الاخرى غير الزراعية بسبب زيادة الطلب عليها نتيجة لتحسن دخول سكان الريف .ويكفى للتعرف على اهمية دور الزراعة فى تنمية القطاع الصناعى استعراض عدد الصناعات التى تعتمد على القطاع الزراعى وحجم قوة العمل بها و نسبة مساهمة انتاج تلك الصناعات لاجمالى انتاج الصناعات الاخرى وفقا لما يعلنه موقع الهيئة العامة للتنمية الصناعية . إذ تقرر وجود ١٤٥٧٠ صناعة قائمة على الانتاج الحيوانى والنباتى وتصنيع المواد

الغذائية والغزل والنسيج والجلود ، وتمثل تلك الصناعات ٤٢% من اجمالى عدد الصناعات الموجودة فى الاقتصاد القومى ويعمل بها ٤٥% من اجمالى العاملين فى القطاع الصناعى .وتساهم بما يقرب من ٣٢% من اجمالى قيمة انتاج القطاع الصناعى عام ٢٠١٤(موقع الهيئة العامة للتنمية الصناعية (٢٠١٧).

٥) توفير العملة الاجنبية لتمويل خطط التنمية الاقصادية

يقع على قطاع الزراعة عبء توفير الجزء الاعظم من النقد الاجنبى اللازم لتمويل خطط التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة حجم الصادرات الزراعية والغذائية التى يتمتع الاقتصاد المصرى بميزة نسبية فيها. منها البرتقال والبطاطس والنباتات العطرية والطبية . وجميعها محاصيل ذات قيمة نقدية مرتفعة. الا ان الاحصاءات تشير الى انخفاض فى قيمة وكمية تلك الصادرات نتيجة للعديد من المعوقات منها الانتاجى والتسويقى ومنها ما يتعلق بالسياسات الحكومية **(معهد التخطيط القومى ،١٩٩٨، ص٩٤-٩٥)**. حيث بلغت الاهمية النسبية للصادرات الزراعية من اجمالى الصادرات الكلية عام ٢٠١٣ حوالى ١٧.٦% . ثم زادت هذه الاهمية فى العام التالى الى ١٩% .وعلى الرغم من ذلك مازال القطاع الزراعى عاجزا عن المساهمة بفاعلية فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية .بل على العكس يعد من القطاعات التى تستنزف نسبة كبيرة من النقد الاجنبى فى شكل زيادة فى حجم الواردات الزراعية والغذائية بدرجة اكبر من حجم الصادرات . حيث تشير الاحصاءات الى ان نسبة الواردات الزراعية وامن اجمالى الوارادت عام ٢٠١٣ بلغ حوالى ٢١.٦% . ثم زادت فى عام ٢٠١٤ حيث بلغت نسبتها ٢٢.٧% من اجمالى الواردات .اى ان معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية بلغ ٣٥% و ٣١% لنفس الاعوام على التوالى وهو الامر الذى جعل العجز هو السمة الاساسية للميزان التجارى الزراعى**(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٥،ص ١١٧، ١٩٦)** .

يتضح من خلال ما سبق ان القطاع الزراعى ما زال غير قادر على المساهمة بفاعلية فى عملية التنمية الاقتصادية ، خاصة فى ضوء الاهداف التى تم وضعها ضمن استراتيجية التنمية الزراعية حتى ٢٠١٧/٢٠١٦ [٣] . ويرجع ذلك الى وجود العديدمن التحديات التى تعوق القطاع الزراعى عن المضى فى تحقيق هذه الاهداف ، **من تلك التحديات:-**

١- مشكلة التفتيت الحيازى والتى ادت الى ضياع ما يقدر بنحو ١٢% من اخصب الاراضى كحدود وفواصل فيما بين الحيازات .وما تسببه هذه المشكلة من عدم القدرة على تحديث الانشطة الزراعية والارتقاء بالانتاجية الزراعية .

٢- مشكلة التعدى بالبناء على الاراضى الزراعية والتى ادت الى تآكل الاراضى الى ان بلغ الفاقد السنوى ما يقرب من ٢٠ الف فدان من اجود الاراضى الزراعية فى الدلتا والوادى(**استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ ، ٢٠١٧** ،ص٢٧) .

٣-القصور فى اداء مؤسسات البحث والارشاد الزراعى والنظم التسويقية المطبقة فى المجال الزراعى.

٤- وتظل مشكلة التمويل الزراعى وجمود السياسة الائتمانية التى تتبناها الدولة، موضوع بحثنا، من ابرز المعوقات التى تحد من فاعلية جهود التنمية فى القطاع الزراعى.

وقبل البدء فى تقييم اداء بنك التنمية والائتمان الزراعى والقائم على تنفيذ السياسة الائتمانية الخاصة بالقطاع الزراعى للتعرف على مواطن الضعف فيها والتى ادت الى اضعاف التأثير التنموى لهذه السياسة على القطاع الزراعى،لابد من التعرف على التطور المؤسسي للبنك وما صاحبه من تطور فى اهدافه التى يسعى اليها لتحقيق المستهدف من السياسة الائتمانية الخاصة بالقطاع الزراعى.

المبحث الثانى

التطور التاريخى للهيكل التنظيمى لبنك التنمية و الأئتمان الزراعى

مقدمة :

حتى يمكن للقطاع الزراعى ان يؤثر بفاعلية على عملية التنمية الاقتصادية ، لابد من توفير التمويل اللازم لضمان استمرار الانتاج الزراعى وتحسينه من حيث الكم والنوع.ويعد توفير التمويل الزراعى من اهم المشاكل التى تواجه النشاط الزراعى.ويرجع ذلك الى المخاطر الائتمانية التى تنطوى عليها عملية التمويل الزراعى والتى تقلل من رغبة الكثير من البنوك التجارية فى اقراض المزارعين(**البنك المركزى المصرى**) . ويرجع ذلك للاسباب الاتية(النشرتى ،٢٠٠٨، ص٣٨٢) :

١)تعرض الانتاج الزراعى للتقلبات المناخية وما يترتب على ذلك من ضياع للمحصول وتزايد احتمالات عدم سداد القروض.

٢)تعرض الانتاج الزراعى للتقلبات الشديدة فى الاسعار بسبب عدم وجود مرونة بين العرض والطلب .

٣)طول دورة بعض المنتجات الزراعية بالمقارنة بالعديد من الانشطة التجارية والصناعية.

٤) لا يصاحب الائتمان الزراعى اى اجراءات تتعلق بفتح حساب او دفع تأمينات كما هو الحال فى الانواع الاخرى من الائتمان .وهو ما يجعله غير مُجدى من حيث الربحية للعديد من البنوك .

وبسبب هذه الطبيعة الخاصة ،رأت الدولة ان هناك ضرورة لتدخلها من خلال احد اهم ادوات السياسة المالية ، وهى السياسة الائتمانية التى بإمكانها ان تمارس دورا هاما فى تنمية القطاع الزراعى ورفع انتاجيته خاصة فى ظل ضعف الدخول الناتجة عن النشاط الزراعى وانخفاض قدرة المزارعين على التمويل الذاتى بسبب الحيازات الصغيرة والمبعثرة .ومع الارتفاع المستمر فى اسعار مستلزمات الانتاج بدرجة تفوق القدرات المالية لغالبية المزارعين ..نتيجة لذلك ولتنفيذ الدولة لسياستها الائتمانية ، قامت عام ١٨٨٠ باتخاذ اولى خطوات انشاء بنك متخصص يتولى مهمة توفير السيولة النقدية والمستلزمات الانتاجية اللازمة لممارسة النشاط الزراعى والتوسع فيه مقابل التزام المزارعين بسداد ما عليهم من ديون عندما يأتى ميعاد استحقاقها .

التطور التاريخى لبنك التنمية والائتمان الزراعى

باستقراء التطور التاريخى للسياسة الائتمانية الخاصة بالقطاع الزراعى يتضح لنا ان بداية ظهور الأئتمان المصرفى بصفة عامة أوائل النصف الثانى من القرن ١٩ وكان ذلك من خلال قيام بعض البنوك الأجنبية بإفتتاح فروع لها فى مصر. و قامت تلك البنوك بمنح قروضاً للنشاط الزراعى خاصة لمحاصيل التصدير إلى جانب الأعمال المصرفية الأخرى.

وفى عام **١٨٨٠ تأسس البنك التعاونى المصرى فى فرنسا** و أكتتب فى رأس ماله كبار رجال الأعمال فى مصر . وقد تولى هذا البنك مهمة تقديم القروض العقارية طويلة الأجل لكبار الملاك من خلال رهن أراضيهم الزراعية . اما صغار الملاك و المستأجرين ،فقد تولت الحكومة –فى ذلك الوقت – مهمة توفير السلف اللازمة لتمويل زراعتهم إلا أن المبالغ التى كانت

تقدمها كانت مبالغ ضئيلة ولم تستطع الحكومة الأستمرار فى القيام بهذه المهمة لأكثر من عامين فقط ويرجع ذلك الى عدم وجود النظام الأئتمانى المناسب للأقراض و السداد على حدٍ سواء.

وقد ادى فشل الحكومة فى توفير الأحتياجات التمويلية لصغار المزارعين و المستأجرين الى قيامها بتأسيس **البنك الأهلى المصرى** ليكون بمثابة بنك للحكومة . وكان من ضمن مهامه إقراض المزارعين – برهن حيازى أو بدون رهن – قروضا قصيرة الأجل لتغطية النفقات الزراعية وشراء المدخلات المتنوعة اللازمة للأنتاج الزراعى (مثل البذور و الأسمدة وغيرها).

وعلى الرغم من قيام الحكومة بدعم الأئتمان الموجه من البنك للقطاع الزراعى بما يقرب من ربع مليون جنيه لكى يستمر فى منح القروض الزراعية ، إلا ان سياسة البنك فى ذلك الوقت كانت تسعي إلى تحقيق الربح بغض النظر عن توفير الأحتياجات التمويلية اللازمة لتنمية القطاع الزراعى. بالاضافة الى ان سياسة البنك ساعدت على سيطرة الدول الأجنبيه على القطاع الزراعى و التحكم فى أنتاجه.

وفى عام ١٩٠٢ تم إنشاء بنك متخصص تدعمه الحكومة لتمويل العمليات الزراعية. عرف **بإسم البنك الزراعى المصرى** . بغرض مساعدة صغار الملاك. و على الرغم من النجاح الذى حققه البنك إلا أن سوء إستخدام المزارعين للقروض وحالة الكساد التى سادت مصر عام١٩١١ ساهمت فى عجز المقترضين عن السداد ، فاضطر البنك الى اتخاذ اجراءات لنزع الملكية من المقترضين . الامر الذى دفع الحكومة الى اصدار قانون الخمسة عام ١٩١٣ والذى ينص على عدم جواز نزع ملكية اراضى المزارعين سداداً لما عليهم من ديون للبنك.طالما كانت مساحتها اقل من ٥ افدنة .الامر الذى قلل من قدرة البنك على استرداد امواله والتوجه نحو خفض حجم القروض الممنوحة .وبسبب الإخفاقات التى طالت السياسة الأئتمانية الموجهه للقطاع الزراعى ، أدركت الحكومة المصرية أن هناك ضرورة ملحة لتدخلها بصورة اكثر فاعلية لتنمية القطاع.لذلك أنشأت عام ١٩٢٩ ما عرف بأسم **الأحتياطى الزراعى الحكومى** وحددت مجالات إنفاقه . وكان من تلك المجالات منح السلف للمزارعين و دعم الهيئات العاملة فى مجال تحسين النشاط الزراعى وغيرها من التدابير التى يمكن أن تتخذها الحكومة لدعم الأنتاج الزراعى فى أوقات الأزمات(**معهد التخطيط القومي،١٩٩٧، ص ٢-٩**) .

وفى عام ١٩٣٠ صدر مرسوم بقانون يسمح للحكومة بتأسيس شركة مساهمة مصرية لإقامة بنك زراعى يعمل على تحقيق الأهداف التى أنشئ من أجلها الأحتياطى الزراعى الحكومى .ومن هنا بدأت اولى مراحل انشاء بنك متخصص للائتمان الزراعى (بغض النظر عن مسماه) **والتى تمثلت فى الاتى:**

أ – بنك التسليف الزراعى (١٩٣١ – ١٩٤٧)

أنشأت الحكومة هذا البنك لخدمة المزارعين و الجمعيات التعاونية. **وقد تم تحديد مهام هذا البنك فيما يلى (محمد،٢٠١٣،ص ١٢٧) :**

١. منح القروض لصغار المزارعين و الجمعيات الزراعية بكافة أنواعها سواء من حيث آجالها أو الغرض من أستخدامها .
٢. تقديم السلفيات للجمعيات التعاونية وقد ميزها البنك عن معاملات الأفراد من حيث تقديم القروض بأسعار فائدة أقل من المقررة للأفراد.
٣. بيع وشراء مستلزمات الأنتاج الزراعى لكافة المزارعين سواء كان نقداً أو بالأجل.

وقد حرصت الحكومة من خلال مرسوم أنشاء البنك على دعمه بما يخدم تنمية القطاع الزراعى ككل. بالأضافة إلى تولى الحكومة بنفسها أدارة و توجيه ومراقبة نشاط البنك . وتشير الاحصاءات إلى أن السلف التى منحها البنك للتعاونيات الزراعية عام ١٩٣٢/٣١ كانت تمثل ٥.٢% من اجمالى السلف الممنوحة وتزايدت هذه النسبة حتى بلغت ٢١.٩% عام ١٩٤٦ من اجمالى السلف المقدمة.

وعلى الرغم من نجاح النظام الأئتمانى الذى أتبعه البنك و الذى ظهر فى شكل تزايد فى حجم القروض الممنوحه لصغار الملاك إلا أن سياساته عانت من بعض جوانب القصور،منها عدم منح قروض للمستأجرين إلا بضمان ملاك الأرض.و تفضيل البنك التعامل مباشرة مع المزارع عن التعامل مع الجمعيات التعاونية الزراعية بسبب تأثر ارباحه المحققة سلبا بالمزايا التى يقدمها لتلك الجمعيات (**معهد التخطيط القومي ،١٩٩٧ ،ص٦-٨**) .

ب – بنك التسليف الزراعى و التعاونى (١٩٤٨ – ١٩٦٤)

قامت الحكومة بإنشاء بنك التعاون العام (وفقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ٤٤) باعتباره جمعية تعاونية مالية عامة ونشر نظامه فى اوائل عام ١٩٤٦. إلا أن احتمالات التنافس بين هذا البنك وبنك التسليف الزراعى (و ما لذلك من تأثير على أرباحهما) ،دفع الحكومة إلى تعديل نظام بنك التسليف الزراعى ليصبح بنكاً للتسليف الزراعى و التعاونى سنة ١٩٤٨.واصبح للبنك دور فى دعم الحركة التعاونية وذلك **بجعل الائتمان الزراعى يسعى الى تحقيق الاهداف التالية :**

- زيادة الأنتاج عن طريق منح السلف الزراعية بكافة أنواعها
- التسويق التعاونى للحاصلات الزراعية
- تصنيع المنتجات الزراعية

واعتبرت الحكومة ان هذا النظام يعد من اهم الادوات التى تساهم فى تحقيق العدالة والمساواة ورفع مستوى معيشة الفلاح المصرى .

وتشير الأحصاءات إلى أن حجم السلف التى قدمها بنك التسليف الزراعى و التعاونى لكل من الافراد والجمعيات التعاونية بلغ عام١٩٤٨ مايقرب من٧.٤ مليون جنيه .كان نصيب الجمعيات التعاونية منها نحو ٢٥%.وتزايدت هذه النسبة من عام لاخر حتى اصبحت تمثل ١٠٠% من السلف التى يقدمها البنك عام (٦٣/٦٢). وعلى الرغم من توسع البنك فى منح القروض للجمعيات التعاونية الزراعية والغاؤه لفوائد تلك القروض أعتباراً من ١٩٦١، إلا أن هذه القروض لم تكن تستخدم لتمويل الزراعة أو عمليات تسويق المنتجات الزراعية ولكن كان يتم توجيه معظمها لشراء الأراضى وتحسينها وشراء العدد و الألات الزراعية(**معهد التخطيط القومي ،١٩٩٧ ،ص ١٠-١١)** .

ج – المؤسسة المصرية العامة للأئتمان الزراعى و التعاونى(١٩٦٤-١٩٧٦):

فى أطار إشراك هيئات الحكم المحلى فى تحقيق المعدلات المستهدفة فى خطط التنمية الشاملة، وفى ظل السياسة الأقتصادية العامة للدولة، تم إنشاء المؤسسات العامة النوعية .حيث تحول بنك التسليف الزراعى التعاونى إلى المؤسسة المصرية العامة للأئتمان الزراعى و التعاونى والتى يشرف عليها وزير الزراعة . ولمزيد من التواصل مع المزارعين، تم تحويل فروع البنك فى المحافظات الى بنوك للتسليف الزراعى وتحويل التوكيلات التى كانت فى المراكز الأدارية إلى

فروع لهذه البنوك .**وقد تمثلت المهام الرئيسية للمؤسسة المصرية العامة للأئتمان الزراعى التعاونى فى الاتى(معهد التخطيط القومي ،١٩٩٧،ص ١٣) :**

- تنفيذ خطة الأئتمان الزراعى من خلال بنوك المحافظات
- تدبير التمويل النقدى اللازم لتنفيذ خطط الأئتمان الزراعى
- توفير مستلزمات الأنتاج الزراعى و الحيوانى

وقد شهدت فتره عمل المؤسسة توسعا واضحا في منح الائتمان الزراعي بسبب قيامها بمنح قروضا بدون فائدة. و قد ظهر ذلك من خلال استقراء البيانات المتاحة عن نشاط المؤسسة. حيث تبين **ان** اجمالى القروض التى قدمتها عام ٦٤/٦٥ بلغ حوالى ٦٥.٥ مليون. زادت فى العام التالى حيث بلغت ٨٦.٤ مليون جنية. إلا أن القيام باعادة تحصيل فوائد على القروض الممنوحة بداية من عام ٦٧/١٩٦٨ أدى إلى انخفاض قيمة هذه القروض حيث تراجعت الى ٦٨.٨ مليون جنية عام (٦٨/ ١٩٦٩). و ومنذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٧٦ كان هناك تذبذبا مستمرا ما بين التزايد والتناقص لقيمة هذه القروض. الى ان بلغت قيمتها حوالى ١٢٢.٤ مليون جنية قبل أن يتم تحويل المؤسسة إلى هيئة عامة قابضة لها شخصية اعتبارية مستقلة بموجب القانون ١١٧لسنة ١٩٧٦ تحت **مسمى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى.**

د- **البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى(١٩٧٦-٢٠١٦) :**

ادت العديد من القرارات السياسية التى تم اتخاذها من قبل الحكومة خلال فترة عمل المؤسسة المصريه العامه للائتمان الزراعى التعاونى الى تراكم مديونيات المزارعين. الامر الذى جعل الحكومة تتخذ بعض الخطوات لتصحيح ذلك. من اهمها اصدار القانون (١١٧سنه ١٩٧٦) والذى يقضى بتحويل المؤسسة المصريه العامه للائتمان الزراعى والتعاونى الى هيئه عامه قابضه لها شخصيه اعتباريه مستقله تسمي بالبنك الرئيسى للتنميه والائتمان الزراعى ،يتبع وزير الزراعة. ويتبع البنك كافة فروع بنك التنمية والائتمان الزراعى في المحافظات ويتبعها بنوك القري والمندوبات . واصبحت بنوك التسليف الزراعى والتعاونى القائمة بالمحافظات (التى أُنشئت بموجب القانون ١٠٥ لسنة ٦٤) تابعة للبنك الرئيسى .واطلق عليها اسم "بنوك التنمية الزراعية " ،للوصول الى اكبر عدد ممكن من المزارعين .على ان تكون وظيفتها الرئيسية تحقيق

اهداف البنك الرئيسى فى النطاق الذى يحدده لها البنك .اما المخازن الحالية للجمعيات التعاونية فهى تابعة للبنك اداريا .وتقوم المندوبيات بادارتها مقابل ايجار عادل [٤] .

ويقدم البنك نوعان من القروض ، **الاول قروض الانتاج النباتى** وهى الخاصة بتمويل كافة المحاصيل الحقلية والبستانية بالاضافة الى محصول قصب السكر وقروض انشاء بساتين الفاكهة والمشاتل ، **والنوع الثانى هو القروض الاستثمارية** وتتضمن القروض الاستثمارية قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل والخاصة بكل من مشروعات الانتاج الحيوانى والثروة الداجنة والثروة السمكية ....الخ اما القروض الاستثمارية طويلة الاجل فهى تتضمن قروض الميكنة الزراعية وقروض استصلاح الاراضى وقروض تطوير نظم الرى(**ابودوح ،٢٠٠٥ ،ص٢٣٤)** . هذا وقد اصبح البنك هو المصدر الرئيسى لتمويل الانشطة الزراعيه وتوسع فى منحه للائتمان النقدى والعينى لجميع المزارعين بالاضافه الى قيامه بوضع خطط الائتمان الخاصه بتمويل التنميه الزراعيه.

المبحث الثالث

تقييم دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى تنفيذ السياسة الائتمانية المستهدفة لتنمية القطاع الزراعى

مقدمة:

لما كانت السياسة الائتمانية المتعلقة بتنمية القطاع الزراعى تعنى مساهمة الدولة ،فى توفير التمويل اللازم لكافة الانشطة الانتاجية فى القطاع الز راعى ومايرتبط بها من عمليات التصنيع والتسويق والاستيراد والتصدير ،بالاضافة الى توفير التمويل اللازم لمشروعات استصلاح واستزراع الاراضى لزيادة الرقعة الزراعية. قامت الدولة باسناد مهمة تقديم الائتمان الزراعى اللازم لخدمة المزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية لبنك التنمية والائتمان الزراعى وذلك من خلال عدة محاور رئيسية هى **(محسن،١٩٩٥،ص٣٠٩):**

أ) تولى البنك مهمة تقديم الخدمات الزراعية فى شكل قروض عينية (تقاوى/ اسمدة /مبيدات) وقروض نقدية (خدمة و جنى/مقاومة /بدل تقاوى وتسويق)للمحاصيل الزراعية فى المواسم المختلفة (شتوى /صيفى/نيلى) بضمان المحصول .

ب) تولى البنك مهمة تقديم جميع الخدمات المصرفية فى قرى الريف بالاضافة الى العمل على خلق ونشر الوعى الادخارى من اجل التنمية المحلية .

ج) تولى البنك مهمة تقديم القروض الاستثمارية لتمويل المشروعات الزراعية فى العديد من المجالات منها :

١) قروض لاغراض التوسع فى الميكنة الزراعية

٢) قروض لمشروعات تربية النحل وانشاء المناحل .

٣) قروض لانشاء وتشغيل الصوب الزراعية .

٤) قروض لمشروعات استصلاح واستزراع الاراضى الزراعية

٥) قروض لمشروعات لتصنيع الزراعى ومشروعات الثروة السمكية.

٦) قروض لمشروعات الثروة الحيوانية (تسمين المواشى وانتاج الالبان)بالاضافة الى مشروعات تسمين الدواجن وانتاج البيض وتسمين البط ....وغيرها .

ويرجع سبب اختيار هذا البنك للقيام بمهمة تنفيذ السياسة الائتمانيةالخاصة بالقطاع الزراعى الى المميزات التى تحققت من إنشاء هذا البنك والمتمثلة فى الانتشار الجغرافى لوحدات بنك التنمية والائتمان الزراعى فى معظم القرى بالمحافظات (قبلى/ بحرى) حيث بلغ عدد فروع البنك و بنوك القرية اكثر من ١٢٢٤ وهو ما يمثل ٣٤% من وحدات القطاع المصرفى ككل .بالاضافة الى امتلاكه ٤ مليون متر مربع سعات تخزينية (منها ٢ مليون متر مربع لاستلام محصول القمح) وعدد شون يبلغ ٣٩٢ منتشر على مستوى الجمهورية .وخبرة البنك الطويلة والتى تصل إلى ٧٩ عاما كبنك متخصص فى منح القروض الزراعية والتنمية الريفية من خلال تقديم التمويل اللازم لكافة المحاصيل الزراعية والأنشطة والمشاريع الزراعية **(حسن ،٢٠١٥ ،ص٣)**.

ولما كانت السياسة الائتمانية الوظيفية تعرف بانها "تلك القروض التى يرجى بعقدها اومنحها او سدادها او استردادها او خدمتها –فى ذلك التوقيت بالذات– إحداث افضل الاثار الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية التى تساهم فى تحقيق اهداف المجتمع " **(دراز،٢٠١٦ ،ص٦٩)**. ولتقييم أداء بنك التنمية والائتمان الزراعى فيما يتعلق بقدرته على تنفيذ السياسة الائتمانية

المستهدفة لتنمية القطاع الزراعى ، فان الوضع يتطلب تحليل النشاط الاقراضى للبنك الموجه للقطاع الزراعى.

لذلك سوف يتناول هذا المبحث بالتحليل تطور اجمالى حجم القروض بكافة انواعها سواء كانت قروض انتاج نباتى او قروض استثمارية .مع تحليل انواع القروض الاستثمارية حسب اجالها والغرض منها ،وايضا اسعار الفائدة التى تم اقرارها لكافة انواع القروض وذلك للوقوف على حجم الانجازات الحقيقية للسياسة الائتمانية التى تم تنفيذها خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٤/٢٠١٥ .كما سيتم عرض لمشكلة التعثر المالى لعملاء البنك من المزارعين والتى تعد من المعوقات التى تحد من قدرة السياسة الائتمانية للبنك على تحقيق التنمية فى القطاع الزراعى

١) دور بنك التنمية الائتمان الزراعى فى تمويل الزراعات التقليدية (قروض الانتاج النباتى) :

تساهم هذه النوعية من القروض فى توفير جانب من مستلزمات الانتاج التى تحتاجها عملية الانتاج النباتى. وتاخذ هذه القروض اما صورة عينية (تقاوى/اسمدة/مبيدات) ويتوقف مقدارها على المقررات التى تحددها وزراة الزراعة بالاضافة الى ما يتاح لدى البنك من تلك المستلزمات. او تأخذ صورة نقدية (خدمة وجنى /مقاومة /بدل تقاوى وتسويق) ويتوقف مقدارها على مقدارالسيولة المتوافرة لدى البنك ، بالاضافة الى مدى ضمان البنك لاسترداد امواله والتى تختلف طبقا لطبيعة المحصول من ناحية واسلوب وطريقة تسويق المنتج النهائى من ناحية اخرى **(سلامة ،٢٠١١،ص ١٤٣).**

وباستقراء البيانات الواردة فى الجدول ارقام(١) و (٢) و(٣) بالملحق الاحصائى يمكن التوصل الى الاتى :

* حدوث زيادة بلغت نسبتها ٩% فى حجم القروض العينية والنقدية فى الفترة الثانية مقارنة بالفترة الاولى .
* حدوث انخفاض فى اجمالى القروض العينية فى الفترة الثانية بلغت نسبته ٨٣.٧% عن الفترة الاولى .

* استحوذت القروض لاغراض الحصول على التقاوى والاسمدة الكيماوية على النسبة الاكبر من القروض العينية الممنوحة لتمويل الانتاج النباتى خلال فترتى الدراسة . بمتوسط اهمية نسبية بلغ ٤٩% و ٤٦% على التوالى خلال فترة الدراسة [٥] .
* زاد حجم القروض النقدية بنسبة ١٣.٧% فى الفترة الثانية مقارنة بالفترة الاولى .
*استحوذت القروض الخاصة بالخدمة والجنى على النسبة الاكبر من القروض النقدية الممنوحة لتمويل الانتاج النباتى .وتراوح متوسط الاهمية النسبية لها مابين ٩٥.٧% – ٩٩.٥% خلال فترتى الدراسة .

وفى نطاق تقييم اداء البنك فى مجال تقديم القروض الخاصة بالانتاج النباتى وعلى الرغم من الاهمية النسبية المرتفعة للقروض العينية الا ان القصور فى اداء البنك كان السمة السائدة حيث تبين الاتى :

أ) على الرغم من تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى ، ودخول القطاع الخاص مجال توزيع مستلزمات الانتاج (سواء بالانتاج المحلى او الاستيراد من الخارج) وفقا لاليات نظام السوق [٦]. الا ان حالة عدم الاستقرا ر فى سوق مستلزمات الانتاج هى الحالة السائدة بسبب التدخل المستمر من قبل الدولة فى شكل دعم اسعار بعض مستلزمات الانتاج ،خاصة الاسمدة كلما ارتفعت اسعارها . وهو ما حدث عام٢٠٠٧ عندما قامت الدولة بدعم شيكارة اليوريا ب ٤٠ جنيه وتحملت موازنة الدولة بما يقرب من ٩٠٠مليون جنيه لدعم الاسمدة فى هذا العام .و يتعارض هذا التدخل مع سياسة السوق الحر التى تبنتها الدولة منذ منتصف التسعينيات **(معهد التخطيط القومي ،٢٠٠٩ ،ص ٢٦٩).**

كما ادى التدخل المستمر للدولة الى حدوث اختناقات خطيرة فى الاسواق وتذبذب مسئولية توزيع الاسمدة بين البنك والجمعيات التعاونية والقطاع الخاص . حيث تشير الدراسات الى ان ارتباط تمويل وشراء الاسمدة وتوزيعها باختصاصات البنك (مع اجبار الحكومة لمصانع قطاع الاعمال العام على تسليم انتاجها من الاسمدة للبنك) ادى الى حدوث تأخير فى صرفها عن المواعيد المرتبطة بالمواسم الزراعية وهو ما ادى الى تكدس المزارعين للحصول على احتياجاتهم وقيام القطاع الخاص برفع الاسعار بصورة مبالغ فيها استغلالا لهذا الوضع .ولحل هذه المشكلة

تم اقتراح توزيع مستلزمات الانتاج عن طريق الجمعيات واكتفاء البنك بعملية التمويل(**معهد التخطيط القومي ،٢٠٠٩،ص ٢٧٠**).

ب) قيام البنك – فى كثير من الاحيان– بربط الحصول على حصة الاسمدة بشراء انواع معينة من التقاوى والمبيدات .هذا بالاضافة الى فساد العاملين فى شون الجمعيات الزراعية والمتمثل فى تسليم المزارع كميات اقل من الكميات المقررة للحيازة ، ثم يقوموا ببيع باقى الكمية المتاحة من الاسمدة فى السوق السوداء (**دور التعاونيات في تحقيق التنمية الزراعية ، فى ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة بعد ثورة ٢٥ يناير**(٢٠١٦)، ص٢٠).

ج) ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعى بسبب تخلى الجمعيات التعاونية الزراعية عن مهمة توفير وتوزيع مستلزمات الانتاج باسعار مدعمة بالاضافة الى تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى(التى ادت الى الغاء الدعم المقدم للمصانع المنتجة لمستلزمات الانتاج وارتفاع سعر الدولار وتطبيق ضريبة المبيعات) ادى الى معاناة المزارعين (خاصة صغار المزارعين) (، **دور التعاونيات في تحقيق التنمية الزراعية ، فى ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة بعد ثورة ٢٥ يناير**(٢٠١٦)، ص٢٠).

حيث يضطر المزارع فى ظل هذه الظروف اما شراء مستلزمات الانتاج نقدا من القطاع الخاص او اللجوء الى الاقتراض من البنك التنمية والائتمان الزراعى للحصول على السيولة اللازمة لشرائها او الحصول على مستلزمات الانتاج المطلوبة من الجمعيات الزراعية التابعة له بالانواع المتوفرة لديهم وبالاسعار التى تحددها.لذلك يمكن القول بان ادعاء الحكومة بان شراء مستلزمات الانتاج اصبح اختياريا هو إدعاء غير صحيح ، وان توريد المحاصيل اختياريا هو ايضا ادعاء غير صحيح ،خاصة فى ظل محدودية –ان لم يكن انعدام –رأس المال لدى صغار المزارعين (الغالبية العظمى فى القطاع الزراعى) الذين لا يجدون بديل الا تسليم المحصول للبنك سداداً لمستحقاته.

د) ادى الغاء الدعم على مستلزمات الانتاج الزراعى ، والسماح للجمعيات التعاونية الزراعية والقطاع الخاص باستيرادها ، الى عدم حصول المزارعين على ما يحتاجوا اليه من قروض الانتاج النباتى من البنك الا بضمانات بنكية قد لا يستطيع توفيرها .وما يزيد من صعوبة

الامر ، عدم وجود فترة سماح للسداد وارتفاع سعر الفائدة على القروض وعدم مراعاة ظروف المزارعين فى حالة التعثر عن السداد (**محمد**، ٢٠١٣،ص ١٢٨).

اما فيما يتعلق بنظام تسويق المنتجات الزراعية ، فقد قام البنك بوضع سياسة لمساعدة المزارعين على التغلب على الاثار السلبية الناتجة عن تقلبات السوق(خاصة مع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى والغاء نظام التوريد الاجبارى) **تضمنت** الاتى (**ابودوح ، ٢٠٠٥ ، ص٢٤٤):**

*منح قروض للمزارعين بضمان المحصول تمثل ٦٥% من القيمة السوقية للمحصول بنظام الرهن الحيازى على ان يتم سدادها عند بيع المحصول .وهو ما يضمن عدم قيام المزارع ببيع محصوله باسعار منخفضة للحصول على السيولة النقدية .

*وضح حد ادنى لاسعار المحاصيل الاسترتيجية ، مع منح المزارع حرية تسليم هذه المحاصيل لحساب الدولة.

*تأجير الفراغات التخزينية لدى البنك للمزارعين والتجار لتخزين المحاصيل باسعارمناسبة .

*مساهمة البنك فى انشاء الشركات الخاصة بمراحل التسويق المختلفة .

* منح قروض للتجار بنظام الرهن التجارى يمثل ٦٥% من ثمن شراء المحاصيل لحساب جارى مدين ، لخلق قوى شرائية لشراء المحاصيل الزراعية .

إلا ان تطبيق هذه السياسة لم تؤتى ثمارها لان البنك افترض ان مشكلة التسويق تقتصر فقط على توفير السيولة النقدية وتناسي ان– هذه المشكلة يمكن ان تحدث عندما يزيد المعروض من المنتجات الزراعية(سواء كان انتاج محلى او منتجات زراعية مستوردة)عن الطلب على تلك المنتجات لاغراض التصنيع الزراعى اولاغراض التصدير .**و** ان القروض التسويقية الممنوحة بنظام الرهن الحيازى سوف تقتصر على فئة اصحاب الحيازة من مالكى الاراضى الزراعية ولن يستفيد منها المزارعين مستأجرى الاراضى الزراعية وذلك وفقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٤.

٢) تطور حجم القروض الاستثمارية لتمويل المشروعات الزراعية .

يعد توزيع القروض الاستثمارية التى يمنحها البنك ما بين قروض قصيرة الاجل وقروض متوسطة الاجل وقروض طويلة الاجل، انعكاسا للسياسة الائتمانية التى يسعى البنك الى تنفيذها. فاذا كانت تلك السياسة تهدف الى تنمية وزيادة حجم الاصول المستثمرة فى الانشطة الانتاجية المختلفة،زادت الاهمية النسبية للقروض متوسطة الاجل والقروض طويلة الاجل من اجمالى القروض الاستثمارية الممنوحة من البنك. اما اذا كانت سياسة البنك تهتم بتمويل رأس المال العامل للانشطة القائمة ،زاد حجم القروض قصيرة الاجل.. لذلك سوف يتم تحليل القروض الاستثمارية التى يقوم البنك بمنحها للقطاع الزراعى على مستويين :

المستوى الاول :دراسة تطور وهيكل القروض الاستثمارية التى قدمها البنك وفقا لآجالها

باستقراء الاحصاءات الواردة فى الجدول رقم (٤) بالملحق الاحصائى يتضح لنا ان اجمالى القروض الاستثمارية بكافة آجالها والتى منحها البنك بلغت ٨٨.٥ مليار جنية خلال فترتى الدراسة .وتشير البيانات الى حدوث انخفاض فى متوسط حجم القروض فى الفترة الثانية بلغت نسبته ١.١% مقارنة بما كان عليه فى الفترة الاولى.ويرجع سبب هذا الانخفاض الى حدوث انخفاض فى القيمة المطلقة لكل من القروض قصيرة الاجل والقروض متوسطة الاجل بلغ ٧٨ مليون جنية و٨ مليون جنيه على التوالى خلال فترتى الدراسة.

اما فيما يتعلق بانواع القروض حسب آجالها المختلفة، فتشير الاحصاءات الى ان **القروض قصيرة الاجل** والتى تعد بمثابة رأسمال عامل لكونها هامة وضرورية لاستمرار الانتاج الزراعى بلغ اجمالى قيمتها ٥٨ مليار جنيه خلال فترة العشر سنوات.وهى بذلك تشكل ما يقرب من ٦٦ % من اجمالى القروض الاستثمارية .وباستقراء مقدار التغير فى متوسط حجم القروض ما بين فترتى الدراسة يتضح لنا حدوث انخفاض فى هذا المتوسط فى الفترة الثانية ليسجل ٥.٧٢ مليار جنيه بعد ان كان ٥.٨٨ مليار جنيه فى الفترة الاولى.

من ناحية اخرى ، بلغ **اجمالى القروض متوسطة الاجل** ٢٨.٥١ مليار جنية خلال فترة العشر سنوات .وهى بذلك تشكل ٣٢% تقريبا من اجمالى القروض الاستثمارية .وباستقراء مقدار التغير فى متوسط حجم القروض ما بين فترتى الدراسة يتبين لنا حدوث انخفاض فى هذا

المتوسط فى الفترة الثانية ليسجل ٢.٧٦ مليار جنيه بعد ان كان ٢.٩٤ مليار جنيه فى الفترة الاولى.

اما **القروض طويلة الاجل** فقد بلغت قيمتها خلال فترة العشر سنوات ١٠٣٦ مليون جنيه وهى بذلك تمثل ٢% من اجمالى القروض الاستثمارية ،. و تعد النوع الوحيد من القروض الذى شهد زيادة خلال فترتى الدراسة . حيث زاد متوسط حجم القروض فى الفترة الثانية ليسجل ٩٧٧.٨ مليون جنيه بعد ان كان ٥٨.٥ مليون جنيه فى الفترة الاولى .وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا انها لم تنعكس فى شكل زيادة فى اجمالى القروض الاستثمارية .بسبب انخفاض الاهمية النسبية للقروض طويلة الاجل بالنسبة لاجمالى القروض .

ويتضح من خلال الاحصاءات السابقة ، ان زيادة الاهمية النسبية للقروض قصيرة الاجل مقارنة بالقروض متوسطة الاجل و التدنى الشديد للاهمية النسبية للقروض طويلة الاجل قد يكون **إما بسبب تفضيل البنك** لسياسة تمويل راس المال العامل للانشطة القائمة .. خاصة وان هذه النوعية من القروض تمول انشطة زراعية تتسم بسرعة دوران راس المال، وقصر فترة السداد ووضوح نتائج استثمارها .بما يضمن زيادة حجم السيولة المتاحة لديه. وان كانت هذه السياسة تتعارض مع ما يجب ان تكون عليه سياسة البنك التى يفترض ان يكون لها دور فعال فى النهوض بالقطاع الزراعى بتوفير القروض اللازمة للمشروعات طويلة الاجل. **او قد يكون سبب زيادة** الاهمية النسبية للقروض قصيرة الاجل هو تفضيل عملاء البنك لهذه النوعية من القروض مقارنة بالانواع الاخرى بسبب سهولة الحصول عليها .لذلك –فى كثير من الاحيان – يقوم المزارعون باستخدام القرض فى اغراض اخرى غير النشاط الزراعى او يتم استخدامه فى مشروعات طويلة الاجل . وفى الحالتين تكون النتيجة النهائية التعثر فى سداد القروض .بسبب افتقادهم للوعى الائتمانى**(ابودوح ،٢٠٠٥ ، ص٢٤٠)** .

المستوى الثانى: تطور هيكل القروض الاستثمارية حسب الغرض من استخدامها:

يعد توزيع القروض الاستثمارية سواء كانت قروض قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل بين الاستخدمات المختلفة مؤشرا يوضح هل السياسة الائتمانية التى يتبعها البنك تسعى للمساهمة فى تحقيق التنمية الزراعية الافقية ام التنمية الزراعية الرأسية .وباستقراء البيانات المتاحة فى الجداول ارقام (٥) و (٦) و(٧) بالملحق الاحصائى **يتضح ما يلى:**

أ) **القروض قصيرة الاجل:** وهى التى تستخدم لاغراض الانتاج الحيوانى والداجنى و الثروة السمكية وتشغيل المناحل وغيرها من الانشطة. **تشير الاحصاءات الى ان** قروض الثروة الحيوانية تحتل المرتبة الاولى فى الانشطة التى تستخدم لتمويلها القروض بمتوسط اهمية نسبية بلغ ٦٧.٧٥% لفترتى الدراسة . وقد يكون سبب ارتفاع هذه النسبة هو اقبال المزارعين على هذه النوعية من القروض لما لهم من خبرة وقدرة فى مجال مشروعات الانتاج الحيوانى بالاضافة الى اتخاذ الارض الزراعية مكان للتربية ومصدر للغذاء ايضا .

يليها القروض المرتبطة باعمال الزراعة .حيث بلغ متوسط الاهمية النسبية لفترتى الدراسة ما يقرب من ٣٠.٥%.ثم تأتى قروض الثروة الداجنة والثروة السمكية فى المرتبة الثالثة والرابعة .بمتوسط اهمية نسبية بلغ ٠.٣٣% و٠.٠٣٧% لفترتى الدراسة.

ويمكن من خلال تلك الاحصاءات التوصل الى الاتى:

* ان معظم القروض تتركز فى نشاطين اساسين هما القروض الخاصة بالثروة الحيوانية والقروض الخاصة بالاعمال المرتبطة بالزراعة .خاصة وان الاحصاءات تشير الى ان اى زيادة فى حجم القروض الثروة الحيوانية ، يقابلها انخفاض فى حجم قروض الاعمال المرتبطة بالزراعة والعكس بالعكس .وهو ما يعنى توجه سياسة البنك نحو تمويل هذين القطاعين بالدرجة الاولى مع اغفال كثير من الانشطة الهامة والتى تمثل قيمة مضافة للمنتجات الزراعية مثل التسويق الزراعى والتصنيع الزراعى ، الامر الذى يؤدى الى زيادة مخاطر عدم السداد وما يترتب عليها من مشاكل تتعلق بمؤشرات السيولة والربحية للبنك وبالتالى قدرته على منح القروض المخطط لها فى المستقبل.

* على الرغم من زيادة الاهمية النسبية للقروض قصيرة الاجل لاغراض الثروة الحيوانية الا اننا لم نصل الى مرحلة الاكتفاء الذاتى من الانتاج الحيوانى ، كما ان الاحصاءات تشير الى وجود تناقص فى نسبة الاكتفاء الذاتى فى السنوات الاخيرة .حيث بلغت ٥٧.٥% عام ٢٠١٥ بعد ان كانت تبلغ ٨٥.٧% عام ٢٠١١ **(الجهاز المركزى للتعئبة العامة والاحصاء، ٢٠١٧، ص٤٩).**

ومن الجدير بالملاحظة ان سياسة البنك تجاه قروض الثروة الحيوانية تتعارض مع التوجهات الخاصة باستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ والتى اوصت بضرورة تنويع مصادر

انتاج البروتين الحيوانى ، والتركيز على تنمية الثروة السمكية والثروة الداجنة لارتفاع الكفاءة الفنية والاقتصادية لكلاهما مقارنة بانتاج الثروة الحيوانية (**علي ،٢٠١٤ ، ص٦٠**). وبالرغم من ذلك تشير الاحصاءات الى تدنى متوسط الاهمية النسبية لقروض الانتاج الداجنى (٠.٣٣%) على الرغم من وجود امكانية لتحقيق الاكتفاء الذاتى من الانتاج الداجنى و التصدير للخارج .خاصة وان الانتاج المحلى يغطى ٩٣% من احتياجات السوق المحلى.كما اتسم حجم القروض المقدمة من البنك لمشروعات الثروة السمكية بالتدنى الشديد خلال فترة الدراسة. (٠.٠٣٧%) .على الرغم من توافر الامكانيات اللازمة لتنفيذ مشروعات الاستزراع السمكى . مثل حقول الارز التى تعد بمثابة ارض خصبة لاقامة هذه المشروعات (**الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠١٧،ص ٤٩**) .

وقد يكون عدم الاقبال على هذه النوعية من القروض بسبب المعوقات التى تواجه تنفيذ هذه المشروعات. على سبيل المثال، تؤجر الاراضى المستخدمة فى الاستزراع السمكى لمدة لا تزيد عن ١٠ سنوات على الرغم من ان الاستثمارات فى البنية الاساسية لهذا النشاط لا يمكن استردادها فى هذه المدة .ايضا قيام المحليات –فى كثير من الاحيان– بازالة وتدمير المزارع السمكية القائمة بحجة ضمها الى مساحات الاراضى الخاصة بالانتاج النباتى .كما تقوم وزارة الزراعة بازالة الاقفاص السمكية فى كثير من المواقع بحجة انها تلوث مجرى نهر النيل (**استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ ،(٢٠١٧)،ص ١٧**).لذلك هناك ضرورة للاهتمام بهذه النوعية من القروض ، خاصة وان المزارع السمكية تنتج ٧٥% من الانتاج السمكى من كافة مصادره(**الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٦،ص٤٦**) . مع وجود امكانية لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى ظل تغطية الانتاج المحلى ٨٧% من احتياجات السوق المحلى .ووجود امكانية لزيادة حجم الصادرات من الانتاج السمكى (**الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، ٢٠١٣،ص ٩٩).**

ب) القروض الاستثمارية متوسطة الاجل

يصرف هذا النوع من القروض بغرض المساهمة فى النهوض بالتنمية الريفية المتكاملة . ويتم منح هذه القروض مقابل ضمانات مقبولة لدى البنك والتى تتمثل عادة فى الاصل الممول

بالقرض.وتستخدم هذه القروض اما لشراء المعدات والالات الزراعية او وسائل النقل وقروض تربية النحل و قروض الثروة السمكية و القروض الخاصة بالاعمال المرتبطة بالزراعة كالانشاءات والمخازن وثلاجات التبريد ...الخ. **(معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٩ ،ص ١٤٢)** [٧].

وتشير الاحصاءات الى ان قروض الثروة الحيوانية والقروض الخاصة بالاعمال المرتبطة بالزراعة يستحوذان على النسبة الاكبر من القروض .حيث بلغ متوسط الاهمية النسبية لقروض الثروة الحيوانية ٣٨.٧% فى حين بلغ متوسط الاهمية النسبية لقروض الاعمال المرتبطة بالزراعة ما يقرب من ٢٩% خلال فترتى الدراسة .

اما قروض الميكنة الزراعية ووسائل النقل وقروض الثروة الداجنة وقروض الثروة السمكية فبلغ متوسط الاهمية النسبية لهم ٥.٢٥% و ٠.٦% و ٠.٠٦٢%على التوالى خلال فترتى الدراسة . فى حين سجل متوسط الاهمية النسبية للانواع الاخرى من القروض (قروض الزراعات المحمية /قروض الشباب/القروض الاستهلاكية /التقسيطات والتيسيرات) ما يقرب من ٢٥.٨% خلال فترتى الدراسة ،كان معظمها يخص بند التيسيرات والتقسيطات[٨].

ويلاحظ من خلال التحليل السابق لتلك البيانات الاتى :

*ان نمط توزيع القروض متوسطة الاجل يتركز فى تنمية بعض الانشطة دون الاخرى(الثروة الحيوانية والاعمال المرتبطة بالزراعة).الامر الذى يؤدى الى اختلال فى معدلات النمو وحدوث تنمية اقتصادية غير متوازنة قد تؤدى الى اثار سلبية على الاقتصاد القومى فى الاجل الطويل.

**بلغ متوسط الاهمية النسبية لبند التيسيرات والتقسيطات والخاص باعادة جدولة سداد القروض ما يقرب من ١٩% من القروض الممنوحة خلال فترتى الدراسة.على الرغم من ان هذا العنصر ليس له اى علاقة بتحقيق هدف التنمية فى القطاع الزراعى .

***على الرغم من اهمية ادخال الميكنة الزراعية فى عملية الانتاج الزراعى، الا ان البيانات تشير الى ان قروض الميكنة الزراعية لم تتعدى اهميتها النسبية ٥.٥% فى المتوسط خلال فترة الدراسة . ويقتصر تقديم هذه القروض على قروض ماكينات الرى والجرارات الزراعية وموتورات

رش المبيدات.وقد يكون سبب انخفاض الاهمية النسبية ناتج عن ارتفاع اسعار الفائدة الخاصة بها (١٣%) الامر الذى يجعل الفئة القادرة على الحصول عليها، هى فئة كبار ومتوسطى ملاك الاراضى الزراعية، بسبب عدم قدرة صغار الملاك على توفير الضمانات المطلوبة. اما اذا توافرت لديهم القدرة على الحصول على هذه النوعية من القروض، فان استخدام العدد والالات الزراعية لن يكون له جدوى اقتصادية .خاصة مع وجود الحيازات الصغيرة والتى تؤدى- فى هذه الحالة – الى وجود طاقات عاطلة مدفوعة الثمن.لذلك عادة ما يلجأ صغار الملاك الى استخدام حيوانات الحقل، وهو ماينعكس سلبا على الثروة الحيوانية .مع استمرار عدم القدرة على تطوير اساليب الانتاج الزراعى (**سلامة، ٢٠١١ ،ص ٢٦٩**) .

ج) القروض الاستثمارية طويلة الاجل :

تهدف هذه النوعية من القروض الى تحقيق استدامة التنمية وزيادة الانتاج الزراعى. لذلك تمنح هذه القروض لتمويل العديد من الانشطة منها استصلاح الاراضى واستزراعها واقامة المبانى والمنشأت الزراعية بالاضافة الى انشاء وتطوير انظمة الرى.

وباستقراء الاحصاءات المتاحة يتضح لنا استحواذ القروض الاستهلاكية والتيسرات والتقسيطات فى المتوسط على ٤٣.٣٥% من اجمالى القروض خلال فترتى الدراسة . ثم تأتى قروض الشباب فى المرتبة الثالثة حيث تستحوذ فى المتوسط على ٢٨.٤% من اجمالى القروض الممنوحة. وباستقراء حجم القروض التى تمول الانشطة التى تساهم فى تحقيق التنمية الزراعية، سنجد ان متوسط الاهمية النسبية لقروض استصلاح الاراضى وقروض انشاء وتطوير نظم الرى وانشاء البساتين بلغ ١٠.٧% و١٠.٤٥% و٦.٤% على التوالى خلال فترتى الدراسة .

يتضح من خلال ما سبق الاتى :

* يعكس تدنى النسب المخصصة لقروض استصلاح واستزراع الاراضى وانشاء وتطوير نظم الرى وانشاء البساتين ،عدم ارتباط سياسة البنك الاقراضية بتحقيق التنمية الزراعية

** نظرا لطول مدة هذه النوعية من القروض والتى تزيد عن ٥ سنوات ،يطلب البنك الضمانات الكافية –غالبا ما تكون ضمانات عقارية- مقابل منحها.كما يرتبط منح هذه

القروض بنتائج تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بالانشطة لضمان استرداد القرض. من هنا يمكن القول بان مغالاة البنك فى الضمانات المطلوبة قد تكون من اسباب انخفاض الاهمية النسبية لبعض انواع القروض طويلة الاجل .حيث تصل الضمانات العقارية التى يطلبها البنك الى ٤ او ٥ اضعاف القرض المتحصل عليه . كما ان تفضيل البنك لاتخاذ الارض الزراعية كنوع من الضمان يعد من الاسباب الرئيسية التى تدفع العديد من العملاء الى اللجوء الى مصادر تمويلية اخرى تكون شروطها اكثر يسرا من شروط البنك.

من ناحية اخرى ،بسبب ارتفاع درجة المخاطرة وعدم السداد لاستخدامات القروض فى اغراض معينة قد تدفع بالبنك الى تفضيل القروض قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل لسرعة دوران راس المال ولتوافر الضمانات الكافية التى ترضيه **(معهد التخطيط القومي ،٢٠٠٩ ، ص ٢٧٢)** .

*** على الرغم من دخول مصر مرحلة الفقر المائى (بلغ نصيب الفرد ٨٠٠ م مكعب سنويا)، الا ان البنك لم يسعى من خلال سياسته الائتمانية الى تسهيل الحصول على القروض الخاصة بتطوير انظمة الرى التى تعد احد الركائز الرئيسية لتطوير الزراعة لما لها من دور فى رفع كفاة استخدام مياه الرى وتقليل الفاقد منها .خاصة اذا علمنا ان الزراعة (المستهلك الاول للمياه) تستهلك ما يعادل ٨٢.٨% من اجمالى حجم المتاح من المياة(٢٠٠٩/٢٠١٠) ويبلغ حجم فاقد مياة الرى بما يقرب من ١٢ مليار متر مكعب من المياه (٢٠١٠) **(خليف،٢٠١٥ ،ص٣١)**.

وتشير احدى الدراسات الى ان تطوير نظم الرى المستخدمة فى الاراضى القديمة يوفر ما يعادل ١٤.٦ مليار متر مكعب على مدار ١٠سنوات تكفى لاستصلاح واستزراع ٣ مليون فدان من الاراضى الجديدة **(عبد السيد، ٢٠١٤،ص٣٣١)** .

*** يقدم البنك القروض الخاصة باستصلاح الاراضى باسعار مدعمة من وزراة المالية (٧% سنويا مع اطالة فترة السداد). الا ان هذه الميزة لم تنعكس فى شكل زيادة الاهمية النسبية لقروض الاستصلاح الاراضى، لان منح هذه النوعية من القروض يتطلب ضرورة تملك العميل للارض . وهو شرط غير قابل للتطبيق عمليا خاصة فى حالة الاراضى المستصلحة والتى تظل

مملوكة للدولة طوال فترة الاستصلاح وحتى سداد المستثمر لقيمتها بالكامل للجهة المالكة . ومن ثم يمكن القول بان السياسة الائتمانية لا تتماشي مع تحقيق هدف التوسع الافقى اللازم لتحقيق التنمية فى القطاع الزراعى **(علي ، ٢٠٠٢ ،ص ٤٩)**.

خاصة وان الدولة استهدفت استصلاح ٣.٤ مليون فدان بمعدل ١٥٠ الف فدان سنويا خلال الفترة من١٩٩٧ وحتى ٢٠١٧ .إلا ان ما تم استصلاحه حتى ٢٠١٢ لا يتعدى ٦٤٤ الف فدان فقط **(عبد السيد، ٢٠١٤ ،ص ٣٢٢)**.

*** يؤدى عدم الاهتمام بالقدر الكافى بالقروض طويلة الاجل فى اغراض معينة الى نتائج عكسية بالنسبة لعملية التنمية الزراعية على المدى الطويل .لا سيما وان نشاط استصلاح الاراضى وتحقيق هدف التوسع الافقى يلعب دورا هاما فى زيادة الانتاج الزراعى**(صيام- عبد الراضي ،٢٠١٢،ص ١٠)** .

خاصة وان احدى الدراسات اشارت الى ان الاراضى الجديدة يمكن ان تساهم بنحو ٦٢.٩% من مساحة محاصيل الحدائق والنخيل ،٥٤.٢% من مساحة المحاصيل الزيتية، ٣١% من مساحة المحاصيل البقولية، ١٤.٧% من مساحة محاصيل الثوم والبصل .....وغيرها من المحاصيل مما يساعد فى تحقيق الامن الغذائى وعلاج الخلل فى الميزان التجارى الزراعى وتوفير فرص عمل للمساهمة فى حل مشكلة البطالة**(عبد السيد،٢٠١٤ ،ص ٣٢١)** .

٣) اسعار الفائدة للقروض بكافة انواعها:

يعد تقديم بنك الائتمان الزراعى للقروض ذات اسعار الفائدة المدعومة احد الاساليب التى تلجأ اليها الدولة لتنمية النشاط الزراعى.ومنذ عام١٩٨٧ بدأت الحكومة فى التطبيق التدريجى لبرامج الاصلاح الاقتصادى المعتمد على آليات نظام السوق الحر فى القطاع الزراعى . حيث انخفض حجم القروض ذات اسعار الفائدة المدعمة مقارنة باسعار الفائدة الغير مدعمة .وظهر ذلك من خلال اقتصار دعم اسعار الفوائد على القروض الخاص باربع انشطة فقط ؛ هى الامن الغذائى وما يتضمنه من مشاريع ثروة حيوانية وداجنة وثروة سمكية .وايضا قروض الميكنة الزراعية ، بالاضافة الى كلامن نشاط استصلاح الاراضى والمحاصيل الحقلية.الى ان توقفت الدولة عن دعم فوائد القروض بداية من عام ١٩٩٣.واقتصر الامر فقط على قروض استصلاح

الاراضى (فائدة٧% سنويا) وقروض الانتاج النباتى (٥% سنويا) اما باقى القروض الممنوحة للمشروعات الزراعية الاخرى وباقى مجالات القطاع الزراعى فكانت تمنح بسعر فائدة غيرمدعم.

وبناء على التغير فى السياسة الائتمانية الخاصة بالقطاع الزراعى و فيما يتعلق بدعم اسعار الفائدة يمكن ابداء الملاحظات التالية :

أ) ان اتخاذ قرار بتحديد اسعارالفائدة المدعمة/غير المدعمة لقروض الانتاج النباتى لم ياخذ فى الاعتبار التباين الموجود فى صافى العائد من الفدان للمحاصيل المختلفة . حيث توجد محاصيل ذات عائد منخفض (عدس//عباد الشمس) ومحاصيل اخرى تتسم بارتفاع العائد الفدانى (الارز /البطاطس) .وبالتالى لا يوجد اى مواءمة بين سعر الفائدة على القرض وصافى العائد الفدانى للمحاصيل المختلفة (**محمد، ٢٠١٤ ،ص ١١٤**) .

ب)حتى يمكن النهوض بالقطاع الزراعى وتطويره وزيادة دخول المزارعين ، كان يتعين على الحكومة توفير القروض الخاصة بالعدد والالات الزراعية الحديثة باسعار فائدة مدعمة لتشجيع المزارعين على استخدامها .خاصة وان استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة تساهم وبدرجة كبيرة فى خفض تكاليف الانتاج وتقليل الفاقد وتحسين جودة الناتج الزراعى . على ان يصاحب ذلك ايجاد حل لمشكلة التفتت الحيازى التى يعانى منها القطاع الزراعى(**محمد، ٢٠١٣ ،ص١٩٧**).

ج) تشير بعض الدراسات الى ان الغاء دعم الفوائد على القروض الزراعية قد يدفع بكبار عملاء بنك الائتمان الزراعى الى التعامل مع البنوك التجارية للحصول التمويل اللازم للنشاط الزراعى. وبالتالى تصبح معظم تعاملات بنك التنمية و الائتمان الزراعى مع صغار المزارعين من اصحاب القروض الصغيرة .الامر الذى يزيد من تكاليف الائتمان الممنوح (**النشرتي،٢٠٠٨ ، ص ٤٠٦**).

د) ادى تحرير اسعار الفائدة الدائنة والمدينة الى قيام البنوك التجارية برفع اسعار الفائدة على القروض التى يتم منحها بنك التنمية و الائتمان الزراعى.وهو ما قد يدفع البنك الى رفع اسعار الفائدة على الودائع حتى يحافظ على عملائه ،مما يزيد من تكلفة الائتمان الزراعى [٨].

ه) يرى البعض انه لنجاح سياسة التخلى عن دعم فوائد القروض الخاصة بالقطاع الزراعى، كان يجب البحث عن توفير موارد ذاتية للمنتجين (كبديل للتمويل الائتمانى) واعادة دور الجمعيات الزراعية فى توفير التمويل اللازم للقطاع الزراعى وبالاسس التى يقرها اعضاء الجمعيات الزراعية والتى تضمن تحقيق العدالة فى تحمل الارباح والخسائرمن الانشطة الزراعية المختلفة (**ابودوح،٢٠٠٥ ،ص ٢٤٥**).

و) تقدم القروض الزراعية ذات اسعار الفائدة المدعومة الى مالكى الاراضى او المستأجرين الذين يحوزون تلك الاراضى حيازة مستقرة وبعقود نقدية .اى ان دعم القروض يقدم –فى غالبية الاحوال – لمالكى الاراضى (كبار الملاك) والذين –فى الغالب– يعيدون استثمار اموال القرض فى البنوك التجارية والحصول على فارق دعم سعر الفائدة . لذلك يفضل ان تقوم الدولة بتوجيه الدعم للمحاصيل الهامة ويكون ذلك عن طريق تحديد اسعار مناسبة للمحاصيل التى ترغب فى زيادة انتاجها من خلال تحديد حد ادنى لسعرها والتوقف عن دعم مستلزمات الانتاج او دعم اسعار الفائدة للقروض الزراعية (**علي،٢٠٠٢ ، ص ٣٨**) .

٤) <u>مشكلة التعثر المالي لعملاء البنك الزراعي</u>

وضع العرف الائتماني والمصرفي قاعدة اساسية تتمثل فى أن المنح السليم للقروض عادة ما يؤدي إلى تحصيلها . وبناء على ذلك فإن اتباع البنك للاجراءات السليمه في عملية منح القروض واتباع قواعد التحليل الائتماني وتقييم طلبات المزراعين للاقتراض على اساس الجدارة الائتمانية لهم سوف ينعكس فى شكل ارتفاع في معدلات تحصيل القرض.

وباستقراء العناصر التي يتعين على البنك تحليلها قبل منح القروض لضمان تحصيلها يتضح انها كالتالي (النشرتي،٢٠٠٨ ،ص ٣٩٣) :

١- وجود اجهزة مسئولة عن الاستعلام عن طالب القرض للتأكد من سمعته الشخصية ومركزه المالي وقدرته على ادارة نشاطه .

٢- التعرف على دخل المقترض (المزارع) وحجم المدفوعات الدورية التي يقوم بسدادها للتأكد من قدرته على سداد الاقساط والفوائد في المواعيد المقررة.

٣- تحليل القرض الذي يطلبه المقترض حتى يتم التأكد من أن الغرض (النشاط) الذي يستخدم فيه القرض يتفق مع أهداف البنك.

٤- يجب أن تتناسب قيمه الضمانات مع قيمة القرض الممنوح وآجل القرض وذلك في ضوء حجم المخاطر المتوقعة من التدفقات النقدية للمشروع/ النشاط الزراعي.

على الرغم من هذه القواعد و التي كان يجب على بنك التنمية و الائتمان الزراعى الالتزام بها لضمان رفع معدلات تحصيل القروض الممنوحة من ناحية، و للتأكد من ان سياسته سوف تساهم فى تحقيق السياسة الائتمانية المستهدفة لتنمية القطاع الزراعي من ناحية اخرى، إلا أن الواقع يشير إلى ارتفاع عدد المتعثرين من العملاء الزراعيين من عام الى اخر الى ان بلغ عددهم ٢٥٧ الف عميل عام ٢٠١٥ باجمالى مديونية تعدى ٤ مليار جنيه(البوابة نيوز،) .وللتعرف على اسباب المشكلة بصورة اكثر تفصيلا ،سيتم تقسيم اسباب التعثر المالى للمزراعين الى اربع مجموعات_كالتالى:-

المجموعة الاولى: اسباب ترجع لسياسة البنك:

تشير الدراسات الى وجود دور للبنك فى هذه المشكلة يتمثل فى الاتى :

١)عدم التزام البنك _ في كثير من الاحيان _ بالضوابط الخاصه بمنح القروض.حيث لا يوجد متابعة جيده ومستمرة من قبل ادارة البنك الزراعي للقروض الممنوحة اثناء وبعد المنح.للتأكد من استخدام القروض في الاغراض التي منحت من اجلها ولضمان السداد في الاوقات المحدده التي وضعها البنك حسب كل نشاط . وتشير الاحصاءات التي تناولت نسبة التحصيل لهذه القروض خلال الفترة من ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١١ . الى وجود اتجاه تنازلي (متناقص) في نسبة تحصيل القروض من ٨٩.٨% عام ٢٠٠٢ إلى ٨٧.٥% عام ٢٠٠٧ ثم بلغت ٨١.٣% عام ٢٠١١ . وقد فسر البعض ان من اسباب تناقص نسبة تحصيل القروض ، القرارات السياسية المتتالية الخاصة باعفاء المزارعين من الديون المتعثرة مما خلق شعوراً لدى البعض بان عدم السداد قد يؤدي إلى قرارات مماثلة مستقبلاً (علي ،٢٠٠٢ ،ص٤٢) .

٢)عدم مراعاة الطبيعة الموسمية للانتاج الزراعي . فيجب ان تتناسب مواعيد استحقاق القروض الزراعية مع مواعيد الحصول على الدخل الزراعي على ان يتم ترك فترة مناسبة لتسويق المحاصيل المنتجه . لان اطالة الفترة من تاريخ الحصول على الدخل وتاريخ استحقاق

القروض يؤدي الى اضعاف قدرة المزارعين على السداد وبالتالي زياده عدد المتعثرين. كما يجب مراعاة التدفقات النقدية لأى مشروع مقترح عند تحديد قيمة ومواعيد اقساط القرض (علي ،٢٠٠٢ ،ص٤١) .

٣)يقوم البنك –فى بعض الاحيان – بمنح قروض الانتاج النباتي بحيث تغطى كامل تكاليف التشغيل للمحاصيل في الاراض القديمه، وبما يتجاوز النسبة المتعارف عليها (يجب الا تزيد عن ٧٠% من تكاليف التشغيل للنشاط) .من منطلق حرص البنك على استمرار النشاط الزراعي وعدم تبوير الارض . الا ان هذه السياسة قد تؤدي الى زيارة عدد المتعثرين بسبب ارتفاع درجة المخاطرة من عدم سداد القروض الممنوحة(علي ،٢٠٠٢ ،ص٤٣).

٤)نقص البيانات والمعلومات التي حصل عليها البنك من العملاء وعدم الالمام الكافي بمصادر وطرق السداد وقصور الدراسات الائتمانية والتسويقية واتباع البنك لسياسة ائتمانية تهدف الى تحقيق الربح على حساب المخاطر . ومنح قروض قصيرة الاجل توجه لمشروعات يتحقق عائدها بعد فترات طويلة (البهنساوى، ٢٠٠٩ ،ص٢٩) .

٥) عدم توافر الكوادر الادارية والمصرفية المدربة ببنوك القرى مما يجعلهم يرتكبون أخطاء إما مقصودة / غير مقصودة في حسابات المزارعين (٤٧.٦% من موظفي البنك غير حاصلين على مؤهلات عليا بالاضافة الى عدم وجود الاجهزة المتخصصة ببنوك القرى التي تقدم الاستشارات البحثية والفنية ودراسات الجدوى للمشروعات التي يقوم بها المزارع . مما يعرض هذه المشروعات للفشل والخسارة وتراكم الديون على المقترضين (دور التعاونيات في تحقيق التنمية الزراعية ، فى ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة بعد ثورة ٢٥ يناير(٢٠١٦)، ص١٧ .

٦) ارتفاع العمولات والمصروفات الادارية التي يحصلها البنك ، بل والقيام بخصم فوائد القرض مقدماً من قيمته ، مما يؤثر على قيمة القرض المنصرف ويقلل من فرص استثماره في الغرض المحدد . بالاضافة إلى كثرة الاجراءات والضمانات التي يطلبها البنك (الخولى،٢٠٠٩ ،ص ٣٩) .

٧) إصرار البنك على ربط مستلزمات الإنتاج التي يقدمها ببعضها البعض. على سبيل المثال ، حتى يحصل المزارع على الاسمدة لابد من أن يحصل معها على التقاوي والمبيدات وغيرها من المستلزمات التي قد لا يكون المزارع في حاجة لها ، وهو ما يزيد من حجم المديونية على المزارع (الخولى،٢٠٠٩ ،ص ٣٩) .

٨) صغر حجم القروض التي يمنحها البنك بسبب ارتباط قيمة القرض بالضمانات (في الغالب الحيازة الزراعية والتي تتسم بالقزمية) وبالتالي لا يكون القرض كافياً لإقامة المشروع الذي يأمل فيه المزارع أو عدم اكتمال المشروع بسبب نقص التمويل وبالتالي تأخر الإنتاج والعجز عن السداد(الخولى،٢٠٠٩ ،ص ٣٨) .

٩) جمود اللوائح والقوانين التي يعمل في ظلها موظفي البنك بالاضافة إلى بيروقراطية الإدارة ، خاصة أن النشاط الزراعي له طبيعة خاصة (الخولى،٢٠٠٩ ،ص ٣٨) .

١٠) ارتفاع سعر الفائده يعد من العوامل التي ادت الى ظهور مشكله تعثر العملاء الزراعيين في سداد مديونياتهم. وذلك فى ظل ثبات سعر الفائدة المقرر بغض النظر عن مساحة الارض الزراعية التى يمتلكها المزارع . وفى ظل حساب الفوائد المركبة على القروض الزراعية في حالة عدم السداد(الخولى،٢٠٠٩ ،ص ٣٩) .

المجموعة الثانية:اسباب ترجع للمقترضين من العملاء الزراعيين:

١- افتقاد الوعي الائتماني للمزارعين يدفعهم الى تفضيل القروض قصيرة الاجل واستخدامها فى تمويل مشروعات وانشطة طويلة الاجل. الامر الذي يؤدي الى حلول آجال القرض قبل ان يحقق النشاط/ المشروع اي عائد. بل في بعض الاحيان قد يحل آجل القرض قبل الانتهاء من انشاء تلك المشروعات. وفي كثير من الاحيان لا يقتصر الامر على ذلك بل يقوم بعض المزارعين باستخدام اموال القرض في غير الاغراض المخصصة له .مثل قضاء بعض الحاجات الشخصية (زواج الابناء / بناء المنازل/ زيادة الاستهلاك الشخصي) (سلامة،٢٠١١،ص ٢٦٧). ويرجع انخفاض الوعي الائتمانى بالدرجة الاولى الى ارتفاع نسبة الامية وقصور برامج الارشاد في هذا المجال .وقد توصلت احدى الدراسات الى ان

٧٧% من القروض يصرف في غير الغرض المخصص لها (دور التعاونيات في تحقيق التنمية الزراعية ، فى ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة بعد ثورة ٢٥ يناير(٢٠١٦)، ص١٨).

٢- عدم تقديم المقترض لبيانات حقيقية حول دخله ومركزه المالي او تقديمه لبيانات غير صحيحه . وعدم التزامه بارشادات البنك فيما يتعلق باختيار نوعية القرض الذي يتناسب مع مشروعه المقترح .و عدم اجراءه لدراسة جدوى اقتصادية سليمة للمشروع . الامر الذي يؤدي الى فشل المشروع الممول بالقرض (البهنساوى،٢٠٠٩ ،ص ٢٩).

٣- يؤدى نقص الخبرة الائتمانية لدى المزارعين الى عدم متابعة مواعيد سداد القروض والفوائد المستحقة عليها وطرق صرفها وفترات السماح التي يمكن الحصول عليها . ويستغل بعض موظفي البنك نقص هذه الخبرة لدى المزارعين للتلاعب في حساباتهم مع بنك القرية(، دور التعاونيات في تحقيق التنمية الزراعية ، فى ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة بعد ثورة ٢٥ يناير(٢٠١٦)، ص١٨).

٤- عزوف المزارعين عن التعامل مع الجمعيات الزراعية الا في حالات الضرورة القصوى خاصة في ظل تدهور أوضاعها وتخليها عن المهام والأنشطة التي كانت تقدمها للمزارعين ، وفقدان الثقة في قدرتها على تلبية احتياجاتهم (الخولى،٢٠٠٩ ،ص ٣٧).

٥- ساهم انخفاض مستويات دخول المزارعين– بسبب انخفاض حجم الحيازات الزراعية وارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد الاحتياجات والتطلعات– في اتجاه بعض المزارعين الى الاقتراض من البنك على امل الاستثمار في مشروعات وانشطة تساعده على مواجهة تكاليف المعيشة. إلا أن سوء استخدام أموال القرض يؤدى الى تعثرهم في السداد وتراكم الديون عليهم (الخولى،٢٠٠٩ ،ص ٣٩) .

المجموعة الثالثة :عوامل خارجية :

وهى عوامل خارجة عن ارداة البنك والمقترض ، وتتمثل فى الاتى(البهنساوى ،٢٠٠٩ ،ص ٣٠) :

١- التقلبات السوقية التى تشهدها بعض المحاصيل الزراعية، وتدخل الحكومة لتحديد هوامش الربح، وإلغاء دعم مستلزمات الانتاج وما ترتب عليه من زيادة تكلفة الانتاج. وعدم قدرة العميل على توزيع وتسويق منتجاته الزراعية .وتعدد وتباين القوانين الضريبية .بالاضافة الى تعرض النشاط الزراعي لبعض المخاطر الطبيعية الخارجة عن ارادة العميل ويصعب التحكم فيها.

٢- مشكلة التفتيت الحيازي تساهم في اضعاف القدرة على استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة والارتقاء بالانتاجية الزراعية. وهو ما يمثل عائقاً أمام قدرة المزارع على زيادة انتاجية الفدان وبالتالى قدرته على سداد ما عليه من ديون للبنك.

المجموعة الرابعة : تتعلق بالسياسة الزراعية

لأن السياسة الزراعية تعد ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية الذى يطبق في القطاع الزراعي ، فإن لها دوراً في زيادة مشكلة التعثر المالي التي يعاني منها البنك، وذلك بسبب الاتي(الخولى،٢٠٠٩ ،ص٤٠-٤١):

١) عدم جدوى تطبيق الحكومة لسياسة ضمان حد أدنى لأسعار بعض المحاصيل الاستراتيجية (القطن وقصب السكر والقمح) والخاصة بتشجيع المزارعين على زراعتها بطرق سليمة، وذلك إما بسبب تأخر الحكومة فى إعلان الأسعار التي يجب أن يكون المزارع على علم بها قبل زراعة المحصول أو قد يكون بسبب انخفاض السعر المعروض من قبل الحكومة ، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الثقة بين المزارع والحكومة ، وسياستها الزراعية ، وأحجام المزارعين عن زراعة تلك المحاصيل الهامة للأمن الغذائي .

٢) لم تؤتى سياسة تحرير تسويق المنتجات ثمارها وذلك في شكل زيادة فى دخول المزارعين ، وذلك بسبب قصور نظم المعلومات التسويقية وقلة عدد المزارعين المستفيدين منها، وغياب معايير الجودة والمواصفات القياسية لغالبية السلع الزراعية.وضعف الدور الحكومي في ضبط الرقابة على اسواق المدخلات والمخرجات الزراعية خاصة فيما يتعلق باعتبارات الجودة ومنع الغش والممارسات الحتكارية ، بالاضافة إلى عدم وجود جهة مسئولة عن التسويق الزراعي وحل مشاكله والعمل على تطويره .

وقد أدت هذه المشاكل إلى ارتفاع نسبة الفاقد والتالف في الانتاج الزراعي واستحواذ فئة محدودة (التجار والوسطاء) على النصيب الأكبر من تسويق الإنتاج الزراعي بالمقارنة بالفائدة التي عادت على المزارعين بالاضافة الى عدم استقرار اسواق المنتجات الزراعية . وانخفاض الجودة لجزء كبير من السلع الزراعية بسبب انتشار الغش في نوعية وجودة المنتجات الزراعية.

اما فيما يتعلق بالسياسة الزراعية الخاصة بتصدير المنتجات الزراعية فقد تبين وجود العديد من المشاكل التى يعانى منها العملاءالزراعيين الذين يعملون فى هذا المجال نعرض منها الاتى:

أ) التخبط في سياسات التصدير والاعتماد على عدد محدود من المنتجات الزراعية (القطن /الأرز /الموالح / البطاطس) الأمر الذي أدى الى تحمل المزارعين لحجم كبير من الخسائر (مثل اتخاذ الدولة لقرار بمنع تصدير الأرز والقطن الامر الذى ترتب عليه انخفاض سعرهما في السوق المحلي وسبب خسائر المزارعين).

ب)اقتصار المشاركة في المنظومة التصديرية على كبار المنتجين والمزارعين، وضعف العلاقات التكاملية والتعاقدية بين حلقات الانتاج والتصدير، وبالتالي عدم استفادة صغار المزارعين من عمليات التصدير او الدعم التصديري.

ج) انخفاض حصيلة الصادرات وعجز المنتجين عن سداد الديون المستحقة عليهم ، بسبب ظروف الاقتصاد العالمي .

د) عدم توافر المعلومات الكافية والدراسات السوقية لأسواق التصدير.

يتضح من خلال كل ما سبق عدم وجود استراتيجية محددة المعالم للسياسة الائتمانية للدولة تساهم في تحقيق تنمية القطاع الزراعي.و ما يؤكد على فشل الدولة ممثلة فى بنك الائتمان الزراعى فى تنفيذ السياسة الائتمانية المستهدفة .، المبادرات التى تم اتخاذها لمواجهة التزايد المستمر فى معدلات التعثر المالى لعملاء البنك من المزارعيين. من تلك المبادرات نعرض الاتى (حسن،٢٠١٥ ،ص ١٦٥):

*مبادرة المجموعة الوزارية في مايو٢٠٠٧: والتي أطلقتها الحكومة للتيسير على المدينين المتعثرين حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٦، وكذلك المتعثرين المتخذة اتجاههم إجراءات قضائية وذلك قبل نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٦ تلك المبادرة ألزمت البنك بإعفاءات تبلغ ١١٥مليون

جنيه لاجمالي مديونية تبلغ ٢٢٠ مليون، أي تلزم البنك بإسقاط أكثر من ٥٠%من ديون عدد٤١.٥٠٠ألف عميل. لا تزيد مديونية كل منهم عن عشرة آلاف جنيه.

- مبادرة يونية ٢٠٠٨ : جاءت هذه المبادرة تنفيذاً واستكمال لمبادرة مايو٢٠٠٧ وتقع على مديونية تبلغ ١٧٢٠ مليون جنيه جملة الاعفاءات تصل إلى ٧٧١.٢٥٠ مليون جنيه في حالة السداد الفوري ٦٥٢.٨ مليون جنيه في حالة الجدولة، وذلك خلال مهلة تم تمديدها عدة مرات لتصل إلى ٢٠٠٩/٠٦/٣٠ على أن يتم تحمل أعباء المبادرة مناصفة بين البنك ووزارة المالية.

- مبادرة أغسطس ٢٠٠٨ وهي تعديل للمبادرة السابقة: أهم ما جاء فيها أن تمتد مظلة الإعفاء لتغطي عدد أكبر من العملاء المتعثرين يصل عددهم إلى ٤٥٥٠٠ عميل تقريباً يصل حد الاعفاء عليها إلى ٤٧٥ مليون جنيه قرر البنك في جلسة مجلس الإدارة بتحملها كاملة.

*مبادرة بتوجيه رئاسي في مارس ٢٠٠٩ : جاءت عناوين الصحف (مبارك يعفي صغار المزارعين من نصف مديونياتهم لدى بنك الإئتمان الزراعي) وبالفعل نفذ البنك المبادرة الرئاسية لمديونية تصل إلى١٣٢٣ مليون جنيه (مليار وثلاثمائة وثلاثة وعشرون مليون جنيه) نسبة الإعفاءات المقررة في مبادرة رئاسة الجمهورية تصل إلى ٥٠% من المديونية أي تصل إلى ٦٦١ مليون تقريباً، وكان من المفترض أن يتم تمويل تكلفة تنفيذ التوجيه الرئاسي على النحو التالي[٩]:

- ٥٠٠ مليون جنيه تتحملها وزارة المالية.
- ١٦١ مليون جنيه يتحملها البنك.
- مبادرة بقرار رئيس الجمهورية السابق رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٢ : والذي يلزم البنك بإعفاء المزارعين المتعثرين من عملاء البنك والحاصلين على قروض زراعية فقط، والتي تقل مديونياتهم عن عشرة آالف جنيه، واستفاد من هذا القرار عدد ٧٣٥٠٠ عميل تقريبا وبتكلفه تصل إلى ١٠٧ مليون جنيه تقريباً، تحمل البنك منها فقط ٢٦.٥مليون، وتحملت وزارة المالية باقي الإعفاء.

وقد ادت هذه المبادرات والقرارات السيادية التي تفرض على البنك الى عزوف العملاء المنتظمين عن السداد إنتظاراً إلى مزيد من المبادرات وهو ما اثر سلباً على قدرة البنك عن التحصيل . بالاضافة الى حرمان البنك من التدفقات النقدية الداخلة . وتحميل الموازنة العامة بتكلفة المبادرة أو بجزء منها كشكل من أشكال الدعم للقطاع الزراعي وللفلاح المصري.

نخلص من كل ما سبق عرضه ، ان مشكلة التعثر المالى لعملاء البنك من المزارعين ،ترتب عليها ضياع اموال القروض الموجهة للقطاع الزراعى بدون اى مردود اقتصادى كان يمكن تحقيقه لو تم منح القرض و تم استخدامه باسلوب علمى سليم وكان سيساهم فى تحقيق التنمية فى القطاع الزراعى . كما ان الاموال التى تتحملها خزانة الدولة من منطلق دورها لحل هذه المشكلة، هى اموال يتم انفاقها _ايضا_ بدون عائد اقتصادى ،وكان يمكن استخدامها فى تمويل مجالات اخرى اجتماعية يحتاج اليها افراد المجتمع.

المبحث الرابع

النتائج والتوصيات

نظرا لان القطاع الزراعى يعد من اهم القطاعات الانتاجية فى الاقتصاد المصرى ، ومصدر لتوفير فرص العمل لجزء كبير من السكان ، الى جانب كونه القطاع المنتج للسلع والمواد الغذائية وتوفير المواد الخام للقطاع الصناعى .اضافة الى مساهمته فى توفير السلع التصديرية والتى تساعد فى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات وتوفير النقد الاجنبى .لذلك كان له نصيب من السياسة الائتمانية للدولة والتى يرجى منها احداث افضل الاثار الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية التى تساهم فى تحقيق اهداف المجتمع . ونظرا للطبيعة الخاصة للقطاع الزراعى ، قامت الدولة باسناد مهمة تنفيذ سياستها الائتمانية المستهدفة الى بنك متخصص هو بنك التنمية والائتمان الزراعى .والذى تتمثل مهامه فى تقديم كافة انواع القروض لتمويل النشاط الزراعى بكافة اشكاله .

ولذلك فقد هدف البحث الى دراسة نتائج نشاط البنك واهم انجازاته مقارنة بالسياسة الائتمانية المستهدفة .وقد تم التوصل الى النتائج الاتية :

اولا : دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى تمويل قروض الانتاج النباتى

١) اهتمت السياسة الائتمانية للبنك بتوجيه النسبة الاكبر من قروض الانتاج النباتى لاغراض الحصول على مستلزمات الانتاج من تقاوى واسمدة بالاضافة الى تغطية تكاليف خدمة وجنى المحاصيل .

٢) ان هناك مشاكل تتعلق بتوفير مستلزمات الانتاج خاصة الاسمدة .**اما** بسبب التدخل المستمر من قبل الدولة وما يترتب على هذا التدخل من تشوهات فى اسعار السوق .**او بسبب** فساد العاملين فى شون الجمعيات التعاونية الزراعية **او بسبب** السياسات الاقتصادية التى تم تطبيقها لاصلاح الاقتصاد القومى وما ترتب عليها من ارتفاع تكاليف الانتاج النباتى وتخلى الجمعيات التعاونية الزراعية عن مهمة توفير مستلزمات الانتاج .

٣) كان هناك تبادل فى المهام بين البنك و الجمعيات التعاونية الزراعية فيما يتعلق بمستلزمات الانتاج منذ تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى. وكان الاهتمام الاول لبنك التنمية والائتمان الزراعى هو القيام بمهام البنوك التجارية .و اقتصرت علاقته بالنشاط الزراعى فى التدخل لاعادة التوازن فى سوق مستلزمات الانتاج فى حالة وجود اى اختناقات فى السوق او ظهور اى حالة الاحتكارات (خاصة مع دخول القطاع الخاص منافس للتعاونيات الزراعية فى توفير مستلزمات الانتاج فى السوق الحر) وما يترتب عليها من تحكم فى الكميات المعروضة واسعارها .

ثانيا : فيما يتعلق بالقروض الاستثمارية لتمويل المشروعات الزراعية .

١)اهتمت السياسة الائتمانية للبنك وبالدرجة الاولى بتمويل نفقات التشغيل اللازمة لاستمرار الانتاج الزراعى دون الاهتمام بتحقيق الاهداف التنموية للقطاع الزراعى . حيث احتلت القروض الاستثمارية قصيرة الاجل وبكافه انواعها المرتبة الاولى فى قائمة الائتمان الزراعى المقدم من البنك طوال فترة الدراسة .

٢)لم تنل القروض الاستثمارية متوسطة الاجل الاهتمام الكافى ضمن السياسة الائتمانية للبنك على الرغم من دورها الهام فى تطوير اساليب الزراعة مثل ادخال نظم الرى الحديثة (الرى

بالتنقيط والرش)، والتوسع فى استخدام الميكنة الزراعية وغيرها من الوسائل التى تساهم فى تحقق هدف التوسع الرأسى لتحقيق التنمية الزراعية .

٣)على الرغم من اهمية القروض الاستثمارية طويلة الاجل فى تمويل برامج التنمية الزراعية .إلا ان تدنى الاهمية النسبية لها من اجمالى القروض الممنوحة من البنك يعكس عدم ارتباط السياسة الائتمانية الحالية بسياسة الدولة تجاه تحقيق المستهدف ضمن خطة استصلاح الاراضى وتشجيع انشاء البساتين وغيرها من المشروعات اللازمة لتحقيق هدف التوسع الافقى للتنمية الزراعية .

ثالثا:فيما يتعلق بدور اسعار الفائدة فى تحقيق اهداف السياسة الائتمانية للبنك،فقد تبين ان سعر الفائدة المقرر على كافة انواع القروض يعد من العناصر التى تلعب دورا هاما فى توجيه القروض نحو الاستخدامات المختلفة من اجل تحقيق التنمية فى القطاع الزراعى. وهو ما يعنى ان عدم وجود تباين واختلاف فى اسعار الفائدة على القروض الممنوحة من البنك ساهم فى تقليل فاعلية السياسة الائتمانية الزراعية على تحقيق اهدافها.

رابعا : تعود مشكلة الديون المتعثرة التى يعانى منها بنك التنمية والائتمان الزراعى الى عدم دقة المعلومات التى تم منح القرض على اساسها وضعف الوعى الائتمانى لدى المزارعين وغياب الرقابة وعدم وجود متابعة من البنك على اوجه انفاق القرض .وغيرها من الاسباب التى تضافرت مع بعضها البعض وافرزت هذه المشكلة التى اثرت سليا على القدرة الائتمانية للبنك .

ومن منطلق النتائج التى توصل اليها البحث يمكن اقتراح التوصيات الاتية لتفعيل دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى تنفيذ السياسة الائتمانية المستهدفة لتنمية القطاع الزراعى:

١)العمل على تفعيل فكرة التعاونيات الزراعية الذاتية في تركيم واستثمار جانب من موارد أعضائها وكذلك مدخرات أهل الريف لتمويل مشروعاتهم ، وذلك من خلال اتفاق الأعضاء على دفع مبلغ معين على حسب قدرة ورغبة كل عضو ، على أن يكون هذا المبلغ إما بمثابة ادخار بدون فوائد يعطي لصاحبه حق الحصول على القروض المطلوبة أو أن يكون المبلغ للمشاركة في المشروعات المختلفة تحت فكرة المشاركة في الربح والخسارة .مع الإعتماد على نظام التأجير التمويلي في تمويل احتياجات المشروعات من العدد والآلات الزراعية . ولنجاح هذا

المقترح لابد من وجود دعم من الدولة لهذه الجمعيات ، ممثلاً في شكل معاملة ضريبية مميزة مثل اعفاء واردات الجمعيات من العدد والآلات الزراعية من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات وغيرها من الرسوم(**ابودوح، ٢٠٠٥ ،ص ٣٠٨**) .

ويساعد اقتراح الجمعيات التعاونية الزراعية الذاتية على تقليل الإعتماد على القروض بالفوائد من بنك التنمية و الإئتمان الزراعي. خاصة وأن هذه النوعية من القروض قد لا تتاح لكل المزارعين مما من لا تستوفى فيهم شروط وضمانات الحصول عليها أو عدم توافر الضمانات المطلوبة من قبل البنك ، كما أن هذا النظام يقلل من فرص وجود المنتجين الزراعيين غير الأكفاء وما يترتب على تصرفاتهم من آثار سلبية على الإنتاج والتسويق . حتى يمكن التغلب على حالات التعثر فى السداد التى تواجه صغار المزارعين يمكن تطبيق فكرة قصرالتعامل فى نوعيات معينة من القروض (قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل) ما بين بنك الائتمان الزراعى والجمعيات التعاونية الزراعية الذاتية فقط وليس اعضاء الجمعية . لضمان سداد مستحقات البنك فى موعدها (**دراز،٢٠١٦،ص ٢١٠**) .

إضافة لما سبق يساهم هذا النظام في تقليل العبء المالي الذي تتحمله خزانة الدولة ، بسبب تحميلها بجزء من فوائد القروض الزراعية (القروض المدعمة) ، كما يسمح بإعادة تخصيص هذه المبالغ في المجالات الأخرى وأيضاً تتجنب الدولة ومن خلال تطبيق هذا النظام الضغوط الإجتماعية والسياسية التي تمارس عليها بسبب زيادة حالات التعثر المالي لعملاء البنك من المزارعين . والتي تنتهي في الغالب بإسقاط جانب كبير من هذه الديون .

٢)تنظيم وإعادة هيكلة بنك التنمية والإئتمان الزراعي من خلال اتباع البنك لأحدث النظم والأساليب الفنية والمالية والإدارية المعمول بها في البنوك والمنشآت المصرفية العالمية، وإنشاء جهاز رقابي تابع له لرقابة ومتابعة أداء بنوك القرى والتحقق من استثمار القروض في المشروعات التي صرفت من أجلها ومتابعة هذه المشروعات وتقديم الدعم الفني والمالي لها عند التعثر لضمان انتظام سداد المتعاملين مع البنك لمديونيتهم في الوقت المحدد قبل تراكمها واستحالة سدادها) (دور التعاونيات في تحقيق التنمية الزراعية فى ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية المنشورة بعد ثورة ٢٥ يناير،٢٠١٦، **ص٢٦**).

٣)على البنك أن يضع سياسة إئتمانية تتماشي مع سياسة استصلاح وإستزراع الأراضي الجديدة ، ومشروعات تطوير نظم الرى وانشاء البساتين والتصنيع الزراعى بكافة اشكاله وذلك من خلال

توفير حجم أكبر من القروض طويلة الأجل وبأسعار فائدة منخفضة .مع وضعه لكافة الشروط والضمانات الكفيلة بسداد اموال القرض وفوائده .او ان يحل البنك محل المستثمر نفسه فى سداد المستخلصات للشركات والمؤسسات التى تنفذ هذه المشروعات بعد اعتمادها من المستثمر .وذلك ضمانا لانفاق اموال القرض فى الغرض الذى خصص من اجله(**دراز، ٢٠١٦،ص ٢١٢**).

٤)حل مشكلة المتعثرين وتعديل الضمانات المطلوبة من البنك مقابل منح القروض بحيث يتناسب مع القرض الممنوح. ولاتقتصر الضمانات على الأراضي الزراعية والعقارات لكن تمتد إلى اتخاذ أصول المشروع المقترض ضمان للقرض مع توقيع العميل على شيك بكامل قيمة القرض المتحصل عليه ووجود ضامن – إن أمكن – حتى يمكن تسديد القرض في المواعيد المحددة (معهد التخطيط القومى،**٢٠٠٩ ،ص ٢٧٢**) .

٥)على البنك أن يقوم بتوجيه الإئتمان لخدمة الأهداف القومية والأمن الغذائي عن طريق خدمة المحاصيل الهامة كالقمح والأرز والذرة . بحيث يكون الإئتمان الممنوح قادر على تغطية تكاليف العمليات الزراعية بالكامل (تجهيز الأرض/ توفير التقاوي والأسمدة والمكافحة والجني) مع قيامه بالتعاقد على جزء من المحصول عند بداية الزراعة وسداد نصف الثمن مقدماً والنصف الثاني عند توريد المحاصيل بدون فوائد يتحملها العميل .كما يمكن للبنك تخصيص جزء من القروض للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، وقروض المرأة المعيلة للمساهمة في التخفيف من حدة البطالة(معهد التخطيط القومى،٢٠٠٩، **ص ٣٠٩**).

٦)اصلاح منظومة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي عن طريق(معهد التخطيط القومى،٢٠٠٩ ،ص ٣٠٤):

* التمييز في دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي مابين المحاصيل الغذائية الاستراتيجية (القمح والذرة) وتلك المحاصيل التي لا يقبل المزارع على زراعتها لإنخفاض ربحيتها (الفول والعدس والمحاصيل الزيتية) و الزراعات غير الاستراتيجية والمربحة للمزارع(الخضروات والفاكهة).

* التمييز في دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي ما بين الفئات الفقيرة من المزارعين والفئات الأخرى القادرة على تحمل تكاليف الإنتاج.
* انشاء صندوق لدعم المحاصيل الزراعية في ضوء الإلغاء التدريجي لدعم الأسمدة وتحرير أسعارها وفقاً للأسعار العالمية .

٧)اعادة النظر فى اسعار الفائدة المقررة على القروض، على ان يتم ربطها بالمساحة الزراعية التى يمتلكها المزارع اى يقسم سعر الفائدة الى شرائح بحيث يتم زيادة سعر الفائدة تدريجيا مع كل زيادة فى مساحة الارض الزراعية. فمن غير المقبول ان يتحمل صغار المزارعين (يمتلكوا من قيراط الى ٥ افدنة والذين يمثلون ٨٦.٦ % من اجمالى عدد المزارعين على مستوى الجمهورية) بنفس سعر الفائدة لمن يمتلك ارض زراعية تزيد مساحتها عن ٥ افدنة وتصل الى مئات الافدنة (يمثلوا ١٣.٥ % من عدد المزارعيين). كما يمكن تخصيص جزء من سعر الفائدة يتم ايداعه فى صندوق تعاونى لمواجهة مخاطر عدم السداد التى تواجه – فى الغالب– صغار المزارعيين ، وهو ما يقلل من حدة مشكلة التعثر المالى التى يعانى منها بنك التنمية والائتمان الزراعى .

٨) العمل على ان يكون سعر الفائدة اداة لتوجيه القروض نحو الاستخدامات المختلفة من خلال تقرير اسعار فائدة تمييزية للاقتراض طويل الاجل باعتباره ضرورة ملحة لتطوير القطاع الزراعى وزيادة الرقعة الزراعية لمواجهة متطلبات السكان المتزايدة من الغذاء.

٩) ربط سعر الفائدة على القروض تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى الريف وتؤثر على الانتاج الزراعى .ويتم ربطها ايضا تبعا لاتجاهات اسعار المنتجات الزراعية (فى الاسواق المحلية والعالمية) واسعار مستلزمات الانتاج(معهد التخطيط القومى،٢٠٠٩ ،ص ٣٠٠) .

١٠) إنشاء صندوق زراعي للتنمية لمساعدة صغار المزارعين الذين لايملكون القدرة والإمكانيات الإنتاجية الزراعية ولمجابهة الآثار السلبية لسياسة الإصلاح .الاقتصادى وتحرير قطاع الزراعة .على أن يتم اتخاذ حجم الحيازة الزراعية مؤشراً لتحديد صغار المزارعين والذين يحتاجون إلى دعم الصندوق المقترح ، و يكون تمويل الصندوق من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والجمعيات التعاونية والجهات المانحة (داخلية وخارجية) ويوفر هذا الصندوق التمويل لبعض

الأنشطة الهامة مثل إقراض صغار المزارعين و تسويق منتجاتهم وتوفير بعض مستلزمات الانتاج من بذور محسنة وسلالات جديدة(معهد التخطيط القومى،٢٠٠٩،ص١٥١) .

الملحق الاحصائى

جدول رقم (١)

معدل التغير فى اجمالى قروض الانتاج النباتى خلال فترة الدراسة

متوسط الفترة	جملة القروض العينية والنقدية	التعليق
2010/2009-2006/2005	31086227	معدل الزيادة ٩ % عن الفترة الاولى
2015/2014-2011/2010	33975951	

المصدر:جمعت وحسبت بواسطة الباحثة اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،كتاب الاحصاء السنوى اعداد مختلفة

جدول رقم (٢)

معدل التغير فى قيمة القروض النقدية والعينية خلال فترة الدراسة

متوسط الفترة	قروض عينية			قروض نقدية		
	جملة القروض العينية فى المتوسط	إجمالى قيمة القرض خلال الفترة الاولى	التعليق	جملة القروض فى المتوسط	جملة القروض	التعليق
2010/2009-2006/2005	284178	1420890	معدل الانخفاض ٨٣.٧٠%	59330674	29665337	معدل الزيادة ١٣.٧% عن الفترة الاولى
2015/2014-2011/2010	46110	230550		67490802	33745401	

المصدر:جمعت وحسبت بواسطة الباحثة اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،كتاب الاحصاء السنوى اعداد مختلفة

جدول رقم(٣)

متوسط الاهمية النسبية الانواع القروض لاغراض الانتاج النباتى خلال فترة الدراسة

متوسط الفترة	قروض عينية			قروض نقدية		
	تقاوى	اسمدة	مبيدات	خدمة وجنى	مقاومة	اخرى
2010/2009-2006/2005	%57.60	%37.20	%5.10	%95.76	%1.50	%2.70
2015/2014-2011/2010	%40.74	%55.75	%3.50	%99.50	%0.035	%0.31

المصدر:جمعت وحسبت بواسطة الباحثة اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،كتاب الاحصاء السنوى اعداد مختلفة

جدول رقم (٤) تطور قيمة القروض الاستثمارية الممنوحة من بنك ا لتنمية والائتمان الزراعى بأجاله المختلفة خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠١٤/٢٠١٥)

الفترة	2010/2009-2006/2005	2015/2014-2011/2010
إجمالى القروض الاستثمارية (بالمليار)	44.5	44
متوسط الفترة (بالمليار)	8.9	8.8
نسبة (الارتفاع / الانخفاض)	-	%(1.10)
القروض قصيرة الاجل		
الاجمالى (بالمليار)	29.4	28.62
متوسط الفترة (بالمليار)	5.88	5.72
نسبة (الارتفاع / الانخفاض)	-	%(2.60)
القروض متوسطة الاجل		
الاجمالى (بالمليار)	14.7	13.81
متوسط الفترة (بالمليار)	2.94	2.76
نسبة (الارتفاع / الانخفاض)	-	%(6)
القروض طويلة الاجل		
الاجمالى (بالمليون)	58.5	977.8
متوسط الفترة (بالمليون)	11.7	195.4
نسبة (الارتفاع / الانخفاض)	-	%1570.00

المصدر :جمعت وحسبت بواسطة الباحثة اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،كتاب الاحصاء السنوى اعداد مختلفة

جدول رقم (٥)

متوسط الاهمية النسبية لاجمالى القروض قصيرة الاجل (حسب الغرض منها) خلال فترة الدراسة

نوع القرض / الفترة	ثروة حيوانية	ثروة داجنة	ثروة سمكية	اعمال مرتبطة بالزراعة	انواع اخرى	الاجمالى بالمليار جنيه	معدل الزيادة / الانخفاض
2010/2009-2006/2005	%71.90	%0.32	%0.05	%26.70	%0.62	29.40	معدل الانخفاض بلغ 2.6% عن الفترة الاولى
2015/2014-2011/2010	%63.60	%0.35	%0.024	%34.30	%1.64	28.62	
متوسط الفترة 2،1	%67.75	%0.33	%0.037	%30.50	%1.10	29.01	

المصدر :جمعت وحسبت بواسطة الباحثة اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،كتاب الاحصاء السنوى اعداد مختلفة

جدول رقم (٦)

متوسط الاهمية النسبية لاجمالى القروض متوسطة الاجل (حسب الغرض منها) خلال فترة الدراسة

نوع القرض / الفترة	ثروة حيوانية	ثروة داجنة	ميكنة زراعية ووسائل نقل	ثروة سمكية	اعمال مرتبطة بالزراعة	إنتاج نباتى	انواع اخرى	الاجمالى بالمليار جنيه	معدل الزيادة / الانخفاض
2010/2009-2006/2005	%39.00	%1.27	%6.20	%0.064	%26.80	%0.32	%25.90	14.70	معدل الانخفاض بلغ ٦ % عن الفترة الاولى
2015/2014-2011/2010	%38.50	%0.07	%4.30	%0.06	%31.00	%0.18	%25.18	13.81	
متوسط الفترة1، 2	%38.75	%0.67	%5.25	%0.062	%28.90	%0.25	%25.80	14.25	

المصدر:جمعت وحسبت بواسطة الباحثة اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،كتاب الاحصاء السنوى اعداد مختلفة

جدول رقم (٧)

متوسط الاهمية النسبية لاجمالى القروض طويلة الاجل (حسب الغرض منها) خلال فترة الدراسة

نوع القرض / الفترة	استصلاح واستزراع	قروض الشباب	إنشاء وتطوير نظم الرى	إنشاء البساتين	انواع اخرى استهلاكية وتيسيرات	الاجمالى بالالف جنيه	معدل الزيادة / الانخفاض
2010/2009-2006/2005	%18.40	%3.98	%20.90	%6.70	%49.70	58528	معدل الزيادة عن الفترة الاولى ١٥٧٠ %
2015/2014-2011/2010	%3.19	%53.00	-	%6.10	%37.00	977000	
متوسط الاهمية النسبية للفترة1، 2	%10.7	%٢٨.٤	%10.45	%٦.٤	%٤٣.٣٥	517764	

المصدر:جمعت وحسبت بواسطة الباحثة اعتمادا على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،كتاب الاحصاء السنوى اعداد مختلفة

هوامـش البحث:

١. بالنسبة لبيانات حجم الانتاج النباتى كان مصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،(احصاءات المساحة المحصولية) سنوات مختلفة ،اما بيانات العمالة الزراعية كانت من

الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية (القسم الاول:البيانات العامة) سنوات مختلفة ،.(متوسط انتاجية العامل =حجم الانتاج النباتى/عدد العمالة الزراعية)

٢. بلغ نسبةعدد العاملين فى كل من قطاع الصناعات التحويلية وقطاع التشييد والبناء وقطاع التعدين والمحاجر ١١.٢% و ١٢% و ١% من اجمالى عدد المشتغلين فى الاقتصاد القومى على التوالى ، وفقا لاحصاءات عام ٢٠١٥ .(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب السنوى ٢٠١٦.–باب العمل .)

٣. **<u>اهداف استراتيجية التنمية الزراعية حتى عام ٢٠١٧:</u>**

أ) زيادة معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي من ٣.٤ % إلي حوالي ٣.٨ % ثم إلي ٤.١ % حتى موسم ٢٠١٧/٢٠١٦ من خلال الاستمرار في زيادة الناتج الزراعي رأسيا مع رفع كفاءة استخدام الموارد الأرضية والمياه مع العمل علي صيانتها وحمايتها في نفس الوقت.

ب) زيادة المساحات الزراعية والمأهولة بالسكان لتصل إلي حوالي ٢٥ % من المساحة الكلية لمصر بدلا من المساحة الحالية (٥ %) من خلال مشروعات التوسع الأفقي في سيناء وتوشكي والعوينات والساحل الشمالي الغربي إلي جانب المساحات الصحراوية المتاخمة لغالبية محافظات مصر سواء في الوجه البحري والقبلي مع العمل على استصلاحها واستزراعها وريها بأحدث التكنولوجيات المتاحة.

ج) زيادة نسبة الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء وتوفير خامات الصناعة من الإنتاج المحلي خاصة لصناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية.

د) توفير فرص عمل جديدة ومنتجة في قطاع الزراعة .

<u>سياسات وخطط تحقيق أهداف الإستراتيجية :</u>

تحقيقا لأهداف استراتيجية التنمية الزراعية حتى عام ٢٠١٧ فإن وزارة الزراعة تهتم برسم السياسات التي ينشأ عتها خطط وبرامج من أجل النهوض بالقطاع الزراعي بما يتمشى مع متطلبات الإستراتيجية ومن أهم هذه الخطط والبرامج <u>في مجال الخدمات الائتمانية والإرشادية والتسويقية وتوفير مستلزمات الإنتاج:–</u>

- تطوير السياسة الائتمانية لبنك التنمية والائتمان الزراعي ليقوم بدور متزايد في توفير فرص الائتمان والتمويل للأنشطة الزراعية والريفية بفائدة ميسرة .
- تدعيم موارد صندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية تمشيا مع سياسة تحرير أسعار وتسويق المحاصيل الزراعية لضمان تطبيق أسعار الضمان الاختيارية للمحاصيل الإستراتيجية مع الاهتمام بدعم موارد صندوق أسعار القطن حفاظا علي زيادة إنتاج هذا المحصول الهام دعما لصناعة الغزل والنسيج المحلية والتصدير (المصدر :موقع عالم الزراعة –شبكة المعلومات الزراعية(٢٠١٧))

٤. **كانت السياسة الزراعية التى ينفذها البنك منذ انشاؤه عام ١٩٧٦ وحتى بداية التسعينيات** تستند الى اسلوب التخطيط المركزى الشامل والتحكم فى تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية بين مختلف اوجه استخداماتها البديلة وذلك باتباع الاتى :

أ. اسلوب التركيب المحصولى الالزامى للمزارع .

ب.التسعير الجبرى للمنتجات الزراعية الرئيسية.

ج. التوريد الاجبارى لكامل الانتاج او لجزء من انتاج الحاصلات الزراعية الرئيسية (القطن/القصب/الارز/القمح/الذرة)

وبناء على ما سبق تمثلت مهام البنك فى تلك الفترة فى الاتى :

* احتكاره لعمليات تدبير وتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعى ،على ان تكون وزارة الزراعة هى المحدد للمقررات الفنية لتلك المستلزمات .
* .قيام البنك بعمليات استلام المنتجات الزراعية الرئيسية التى يتم توريدها اجباريا من المزارع لصالح الحكومة
* تقديم القروض فى صورتها النقدية والعينية باسعار فائدة تقل عن اسعار الفائدة السائدة فى القطاعات الاخرى غير الزراعية .على ان يقوم البنك بفتح بنوك للقرى فى جميع القرى الرئيسية بالاضافة الى المندوبيات التى تتولى توزيع مستلزمات الانتاج ، حتى يمكن تغطية جميع انحاء الجمهورية بشبكة متكاملة من وحدات البنك للوصول للمزارعين فى اى مكان(معهد التخطيط القومي ،١٩٩٧ ،ص ٦٢).

ومع بداية الاصلاح الهيكلى للاقتصاد القومى والاعتماد على التحرر الاقتصادى والتى بدأت فى اوائل التسعينيات بديلا عن سياسة التخطيط المركزى الشامل . تأثرت السياسة الزراعية بهذا التغيير. الامر الذى ترتب عليه الاتى:

-تحرير نمط الانتاج الزراعى واصبح العرض والطلب هو المحدد الاساسى للتركيب المحصولى .

-تحرير اسعار السلع الزراعية .

-تحرير تسويق السلع الزراعية ،بمعنى عدم الزام المزارع ببيع محصوله لجهة معينة .

وبناء على تلك التغييرات،اتجه البنك نحو الخروج التدريجى من عملية توزيع مستلزمات الانتاج ،وافسح المجال للقطاع الخاص لكى يقوم بتوريد هذه المستلزمات وفقا لاليات السوق .بالاضافة الى تحرير اسعار الفائدة للقروض الزراعية المقدمة من البنك .وترك الحرية كاملة للمزارع لبيع انتاجه الزراعى فى ضوء الاسعار السائدة فى الاسواق. (معهد التخطيط القومى،١٩٩٨،ص١٥٨)

٥. **تم حساب الاهمية النسبية لفترتى الدراسة كالتالى :**

- الاهمية النسبية لقرض ما = النسبة المئوية للقرض فى السنة الى اجمالى القروض فى نفس السنة متوسط الاهمية النسبية للقرض خلال فترة الدراسة = مجموع الاهمية النسبية لقرض ما خلال فترة الدراسة /عدد سنوات الدراسة

٦. **تبنى البنك استراتيجية جديدة فى مجال مستلزمات الانتاج تقوم على الاتى :**

ا) تقديم التمويل للقطاع الخاص من الشركات والوكلاء والموزعين وتجار التجزئة على مستوى القرية ،مع وضع حد اقصى لحجم تلك القروض حتى يضمن عدم وجود اى ممارسات احتكارية .

ب) تقديم التمويل اللازم للجمعيات الزراعية حتى تقوم هى ايضا بتوزيع مستلزمات الانتاج

ج) السماح للمندوبين الذين كانوا يعملون فى مندوبيات البنك بالعمل كتجار على مستوى القرية لتوزيع هذه المستلزمات ،لما لهم من خبرة ومعرفة بمتطلبات واحتياجات القرية .بعد تدريبهم ومنحهم القروض اللازمة وايضا توفير الاماكن للقيام بهذه المهمة . من خلال تأجير الفراغات التخزينية اللازمة لهم والمملوكة للبنك .

د) انشاء شركات تعمل فى مجال بيع مستلزمات الانتاج يساهم فيها البنك والعاملين فيه والعاملين فى مجال مستلزمات الانتاج من شركات ووكلاء .مع وضع حد اقصى لمساهمة البنك فى رأس مال الشركة لا يتعدى ٢٠% حتى تعمل هذه الشركات وفقا لاليات القطاع الخاص ولا تخضع لبيروقراطية القطاع العام(ابودوح،٢٠٠٥،ص٢٤٥)

٧. لا تقل مدة القرض عن١٤ شهر ولا تزيد عن ٥سنوات. على الا يتعدى تاريخ الاستحقاق العمر الافتراضى للاصل الممول . يكون جدول السداد متوافق مع الوقت الذى يتوقع فيه الحصول على عوائد تساعد المزراع على سداد القرض .

٨. بلغ متوسط الاهمية النسبية لبند التسيرات والتقسيطات فى الفترة الاولى من الدراسة ٢٤.١% ثم انخفض فى الفترة الثانية الى ١٤%.

٩. يعتمد بنك التنمية و الائتمان الزراعى على البنوك التجارية فى تغطية احتياجاته التمويلية قصيرة الاجل . وقد ادى تحرير اسعار الفائدة الى قيام البنوك التجارية برفع اسعار الفائدة فى الاجل القصير .ونظرا لعدم قدرة بنك التنمية و الائتمان الزراعى على رفع سعر الفائدة على القروض الزراعية (الموسمية) لضرورة ان يظل سعر الفائدة ثابت طوال الموسم حتى لا تتأثر العملية الانتاجية الزراعية .الامر الذى ادى الى تحمل البنك بفروق الاسعار .(النشرتي،٢٠٠٨،ص٣٨٤)

١٠. اشارت تصريحات وزير الزراعة انذاك الى رفض وزارة المالية تحمل هذه المبالغ إلا بعد صدور قرار جمهورى بها . الا ان ذلك لم يحدث وفقد البنك هذه الاموال .ويدل ذلك على ان الاغراض السياسية كان لها دورا فى زيادة مشكلة عدم سداد ديون المزارعين المتعثرين .(مائدة اخبار اليوم للحوار (٢٠١٢) ص٣ .

المراجـــــع

اولا : الكتب:

١)دراز ،حامد عبد المجيد (٢٠١٦) السياسات المالية ، دار فاروس العلمية – الاسكندرية

٢)دياب، عبد القادر (٢٠١٢)، ادارة الزراعة المصرية فى اطار التغيرات المحلية والدولية ، مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة .

ثانيا : الدوريات العلمية:

١)البهنساوي، اسامة (٢٠٠٩) ."اثر السياسة الائتمانية الزراعية على القطاع الزراعي المصري ".، سلسلة الارض والفلاح – العدد رقم ٥٠ . مركز الارض لحقوق الانسان.

٢)الخولى ، الخولى سالم(٢٠٠٩)." رؤية الخبراء ..الفلاح..البنك .الزراعة ، سلسلة الارض والفلاح – العدد رقم (٥٠) مركز الارض لحقوق الانسان .

٣)النشرتي ،مصطفى(٢٠٠٨) ،" تقييم كفاءة البنوك الزراعية في مصر"، مجلة البحوث التجارية– المجلد ٣٠ – العدد الاول – كلية التجارة – جامعة الزقازيق

٤)بسيوني، جابر احمد واخرون(٢٠٠٤) "أثر تغير السياسات الزراعية على دور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في تمويل انتاج اهم الحاصلات الحقلية في مصر" ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد ١٤ – العدد الاول، القاهرة

٥)صيام، جمال – عبد الراضي ،هنادي مصطفى(٢٠١٢) " بعض السياسات الاصلاحية المقترحة لمواجهة تحديات الزراعية المصرية "– الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي المؤتمر العشرون للاقتصاديين الزراعيين –القاهرة .

٦)عبد السيد، على عبد المحسن على(٢٠١٤) ،" دراسة اقتصادية لاستصلاح الاراضى فى مصر" – مجلة الاقتصاد الزراعى والعلوم الاجتماعية – ،المجلد ٣٠–العدد (٣) ، جامعة المنصورة.

٧)محمد، شادية صلاح الدين(٢٠١٤) ،" تطور السياسة الائتمانية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية التحررية واثرها على بعض المحاصيل الزراعية الاستراتيجية في مصر"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد ١٤ – العدد الاول – القاهرة .

ثالثا: المؤتمرات والندوات:

١)محسن، حسني عبد الحميد(١٩٩٥) ،" تمويل التنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية "، بحث منشور ضمن الندوة القومية حول تمويل التنمية الزراعية بالدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية / جامعة الدول العربية ، الخرطوم .

٢)مركز الارض لحقوق الانسان(٢٠٠٩) ، ديون الفلاحين والحلول المقترحة ، ورشة عمل بنقابة الصحفيين ، القاهرة .

رابعا : الرسائل العلمية:

١)ابودوح، محمد عمر (٢٠٠٥) – امكانيات السياسات المالية في تنمية وتكامل قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي في ظل احكام منظمة التجارة العالمية ، رسالة دكتوراه – جامعة الاسكندرية– كلية التجارة – قسم المالية العامة

٢)حسن ، ايمن عبد الحليم على(٢٠١٥) – اللامركزية كمدخل مقترح لتحسين اداء البنوك العامة المتخصصة ، دراسة تطبيقية ، رسالة دكتوراه ، اكاديمية السادات للعلوم الادارية ، القاهرة .

٣)خليف، نعمة محمد علواني(٢٠١٥) – دور السياسات المالية في تنمية القطاع الزراعي المصري – رسالة ماجستير – جامعة الاسكندرية –كلية التجارة – قسم المالية العامة

٤)سلامة، غادة عثمان السيد (٢٠١١)– الزراعة في ظل تحرير التجارة العالمية مع اشارة الدول العربية خاصة مصر ،رسالة دكتوراه – جامعة المنصورة –كلية الحقوق– قسم الاقتصاد والمالية العامة

٥)علي ، محمد حسن احمد(٢٠٠٢)– كفاءة الاداء لبنوك التنمية والائتمان الزراعي في مصر ، رسالة دكتوراه– جامعة المنوفية –كلية الزراعة – قسم الاقتصاد الزراعي

٦)محمد، سلوى محمد عبد العزيز(٢٠١٣) – سياسات الحد من الفقر في الريف المصري مع الاشارة خاصة لتجربة بنك التنمية والائتمان الزراعي المصري مقارنة بجرامين بنك بنجلاديش ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم الاقتصاد .

خامسا :التقارير والنشرات:

١)البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية –اعداد مختلفة

٢)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٤) – الزراعة ومعالم التنمية الزراعية – القاهرة .

٣)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء(٢٠١٤) – المجلد الاحصائي – باب الزراعة واستصلاح الاراضي – القاهرة

٤)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٥) – مصر في ارقام –القاهرة

٥)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٦) – كتاب الاحصاء السنوى –باب العمل – القاهرة.

٦)الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٦) – كتاب الاحصاء السنوى –باب الزراعة – القاهرة

٧)الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء(٢٠١٧) –مصر فى ارقام – باب الزراعة– القاهرة .

٨)المنظمة العربية للتنمية الزراعية(٢٠١٥) –الكتاب السنوى للاحصاءات السنوية العربية – مجلد٣٥ ،الخرطوم .

٩)الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية(٢٠١٣) – كتاب الاحصاءات السمكية السنوى – القاهرة .

١٠)معهد التخطيط القومي(١٩٩٧) –التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي ومصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٠٩)، القاهرة.

١١)معهد التخطيط القومي (١٩٩٨)– الزراعة في مواجهة القرن ٢١ ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١١٣ ، القاهرة .

١٢)معهد التخطيط القومي(٢٠٠٩) – السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية(رقم ٢١٤)– القاهرة .

سادسا: مراجع من شبكة المعلومات الدولية :

أ) **المقالات والمقابلات الصحفية :**

١)استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ ،**(تاريخ الاطلاع ٢٠١٧/٤/١٩)**متاحة على الرابط : http://sdsegypt2030.com/

٢)اهم ملامح استراتيجية التنمية الزراعية حتى ٢٠١٧/٢٠١٦ ، موقع عالم الزراعة شبكة الزراعة المصرية (**تاريخ الاطلاع ٢٠١٧/٦/٢٦**)متاحة على **الرابط**

http://www.agricultureegypt.com /NewsDetails.aspx?

٣) البنك الدولى ، وحدة التنمية المؤسسية (٢٠١٤)، وثيقة مشروع تمويل المناطق الريفية بمصر ،(رقم الوثيقة ٩١٤٢٦) ،(**تاريخ الاطلاع ٢٠١٦/١٢/١٠**) متاحة على الرابط :

www- wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer

٤)البوابة نيوز (٢٠١٥/١١/٩)رئيس بنك التنمية والائتمان الزراعى :٤مليارات جنيه اجمالى مديونية البنك وعدد المتعثرين فى سداد القروض يصل الى ٢٥٧ الف عميل (**تاريخ الاطلاع ٢٠١٧/٦/٢٦**)، متاحة على الرابط 1596670 /www.albawabhnews.com

٥) مائدة اخبار اليوم للحوار(٢٠١٢/٣/٢) ، حوار المهندس محمد رضا اسماعيل وزير الزراعة (**تاريخ الاطلاع ٢٠١٧/٥/١٩**) -متاحة على الرابط www.masres.com/akhbarelyom/8459

٦) دور التعاونيات في تحقيق التنمية الزراعية فى ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية المنشورة بعد ثورة ٢٥ يناير،(**تاريخ الاطلاع(١/ ٢٠١٦/١٢**) متاحة على الرابط :

www.poplas.org/uploads/member_studies/8210/study

ب) المواقع الالكترونية:

١) الهيئة العامة للاستعلامات ، تطور الزراعة فى مصر ،(**تاريخ الاطلاع ٢٠١٧/٧/٣١**) متاح على الرابط : http://sis.gov.eg/section/409/413?lang=a r

٢) الهيئة العامة للتنمية الصناعية ،(تاريخ الاطلاع ٢٠١٧/٧/٢٣) الانشطة الاقتصادية ، قطاع الصناعة متاح على الرابط

http://www.ida.gov.eg/Arabic/Why_Egypt/EconomicActivities/Pages/Industry.aspx

٣)الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ،(٢٠١٥)التجارة الخارجية فى مصر ٢٠١٣ ، (تاريخ الاطلاع ٢٠١٧/٦/١٥) متاح على الرابط :
http://www.gafrd.org/users/gafrd/topics/86213#http://kenanaonline.com/users/StatisticsAR/downloads/87285?re=88772

٤)وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى ، المؤشرات الإقتصادية(**تاريخ الاطلاع ٢٠١٧/٧/١**)_____متاح على الرابط :
http://mpmar.gov.eg/internal/index/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9